

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون



اللجنة الأولى

الجلسة ٢

الاثنين، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جارمو ساريفا (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البيانات الاستهلالية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب عن تقديري لإعطائي شرف القيام بدور رئيس اللجنة. وفي الوقت الذي يمكنني فيه أن أعتمد على المساعدة المقتدرة المقدمة إلي من المكتب لتخفيف ما أنهض به من أعباء في الأسابيع القادمة، أعرف أنني سأستفيد أيضا من تعاون جميع الزملاء في اللجنة ومساعدتهم. ويخطر لي في هذا الصدد مثل فنلندي قديم هو: "المشورة جيدة؛ والمساعدة أفضل".

تجتمع اللجنة هذا العام في وقت يسوده الاضطراب ويشير القلق. فهناك بلدان أكثر مما ينبغي تكافح من أجل التغلب على صراعات مسلحة مزمنة داخل حدودها. ومن المحزن أن بلدانا عديدة ما زالت تحول إلى الاستعمالات العسكرية موارد نادرة يمكن بحال ذلك أن تلي الاحتياجات الإنسانية الأساسية. وما زال بعض البلدان ينظر إلى الأسلحة التقليدية القاتلة على أنها مجرد سلع تجارية أخرى. بل يزعم أن البعض يساعد بلدانا أخرى على الحصول على أسلحة

الدمار الشامل في الوقت الذي قد يسعى فيه آخرون إلى الحصول على هذه الأسلحة أو لا يقومون بالتخلص من مخزوناتهم. والبعض الآخر يستحدث أسلحة جديدة لا يشملها بعد أي نظام تعاهدي أو تدخل في ثغرات القيود القانونية القائمة حاليا. وينطبق هذا على القذائف والأسلحة الفضائية، أو الأسلحة المضادة للسواتل على سبيل المثال.

وهذه التطورات، غير المتصلة في مجموعها، تخيم بظلالها على مداولاتنا. وعلاوة على ذلك، أسهمت هذه التطورات في إيجاد أزمة الثقة في التعددية وفي حكم القانون في العلاقات الدولية بينما أدت الأزمة بدورها إلى تفاقم تلك التطورات. ومن ثم فإن تحقق آمالنا في عالم أكثر أمنا يقوم على أساس الأمن الجماعي ظل بعيدا عن متناول أيدينا أكثر من أي وقت مضى. ويزداد الاعتقاد بأن كل امرئ ينبغي أن يعنى بنفسه، وأن السبيل الفعال الوحيد للدفاع الوطني وصيانة السلم والأمن الدوليين هو الأعمال الانفرادية. وعلى الرغم من تعاظم الطابع المهلك لمنظومات الأسلحة الحديثة، أو ربما بسببه، يلتقي المرء بصورة متزايدة بمعلقين يطالبون بحلول عسكرية لمشاكل سياسية مستعصية.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وهذا يعني أنه سيتعين علينا أن نولي اهتماما أدق لمشكلة عدم الامتثال للالتزامات الحالية المتعددة الأطراف والمتعلقة بترع السلاح وعدم الانتشار. ويعني أن الوقت ينفد بسرعة فيما يتصل بمعالجة بعض التحديات المرجأة منذ وقت طويل، بما فيها التحدي المتمثل في إنفاذ القواعد بعد حدوث عدم الامتثال. ويعني وضع تدابير للشفافية والمساءلة، أو توسيع نطاق القبول بها، لبناء الثقة في أن الكلمات المطمئنة تجد صداها في الأعمال المعززة للأمن. ويعني تعميق الاعتراف فيما بين جميع الوفود بالدور الهام الذي يضطلع به المجتمع المدني في توفير أساس صلد من الدعم السياسي للالتزامات الوطنية بالتقيد بالقواعد المتعددة الأطراف، أساس لا يمكن أن يزداد قوة إلا بإجراء تحسينات في التعليم. ويعني بذل جهود إضافية لتشجيع الانضمام العالمي إلى نظم المعاهدات المتعددة الأطراف، بالاقتران بزيادة تعزيز الترتيبات الإقليمية، بما فيها المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ويعني أيضا أهمية المبادرات التداولية لوضع قواعد جديدة للتصدي للتحديات الناشئة في ميادين مثل الأسلحة التقليدية، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والأسلحة الفضائية، والقذائف، والإرهاب باستعمال أسلحة الدمار الشامل، وهذه ليست إلا أمثلة قليلة على مسائل تقتضي منا الاهتمام العاجل.

وكلما ازداد عمق فهمنا المشترك للتعددية كأساس لا غنى عنه للتوصل إلى حلول بناءة طويلة الأجل للمشاكل الأمنية العالمية، ازداد استعدادنا لمواجهة هذه المشاكل فحسب وإنما أيضا لحلها بالفعل. ويجب ألا تغيب عن بالنا قط الصلة التي لا تنفصم بين العديد من المسائل المدرجة في جدول أعمالنا. وقد ذكر الأمين العام في تقريره الأخير عن أعمال المنظمة، فيما يتعلق بالتهديدات القاتلة الناشئة عن أسلحة الدمار الشامل، أن

وهذه تطورات تبعث على الدهشة وتشير عميق الجزع، في ضوء نتائج الحروب الشاملة التي نشبت في القرن الماضي. ولقد لمسنا مرارا وتكرارا كيف يتلاشى الأمل أمام الخوف، وهذه متلازمة من المحتم ألها تفاقت بفعل أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المفجعة ولكنها ليست نتيجة لها.

ومثلما لا توجد أزمة وحيدة يمكن أن تعزى إليها على نحو تام محتنا الحالية، لا يوجد أيضا علاج وحيد يؤدي إلى حل سريع أو سهل. وإننا نواجه، بدلا من ذلك، تحديا يتطلب وجود أدوات عديدة في أيد دؤوبة كثيرة. ويجب ألا نغضب أعيننا إزاء المثالب الحقيقية جدا الكامنة في بعض النهج المتعددة الأطراف القائمة حاليا للسلم والأمن الدوليين، وألا نلقي جانبنا، سواء نتيجة للإحباط أو عن قصد، القواعد والأطر الأمنية المتعددة الأطراف الموجودة منذ أمد بعيد، مجرد أن أقلية صغيرة من الدول اختارت أن تنتهكها. ويجب ألا يغرب عن بالنا أن الغالبية الساحقة من الدول ما زالت تقي على نحو تام بالتزاماتها المتعددة الأطراف.

وينبغي ألا نحاول اختراع العجلة من جديد، بارتجال ردود مؤقتة لتهديدات دائمة، في الوقت الذي تكمن فيه طرق كثيرة يحتمل أن تكون أكثر فعالية لمواجهة هذه التهديدات في التنفيذ البناء للترتيبات التعاهدية المتعددة الأطراف الموجودة حاليا ونمو هذه الترتيبات، لا سيما ما يتعلق منها بأسلحة الدمار الشامل. بيد أنه، كما ذكر الأمين العام أمام الجمعية العامة في ٢٣ أيلول/سبتمبر:

“لا يكفي أن نشجب الانفرادية، إلا إذا تصدينا أيضا ببسالة إلى الشواغل التي تجعل بعض الدول تشعر بأنها معرضة للخطر بصورة منفردة، لأن تلك الشواغل هي التي تدفعها إلى اتخاذ إجراء انفرادي. ويجب أن نثبت أن تلك الشواغل يمكن معالجتها، وستتم معالجتها، بفعالية من خلال الإجراءات الجماعية”. (A/58/PV.7، الصفحة ٣)

وقد تذكر اللجنة الغز القائل: إذا ما سقطت شجرة في الغابة ولم يكن هناك من يسمعها، فهل تحدث هذه الشجرة صوتاً؟ وينبغي لنا أن نسأل أنفسنا: إذا ما أدلى ببيان في الجمعية العامة، مهما بلغت قيمته، ولم يكن هناك أحد خارجها يستمع إليه ويأبه به، فهل يحدث هذا البيان صوتاً؟ وإذا كان الرد بالنفي، ستكون لدينا جميعاً، كبيرنا وصغيرنا على حد سواء، مشكلة.

يسرني الآن أن أعطي الكلمة للسيد نوبوياسو آبي، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، للإدلاء ببيان.

السيد آبي (تكلم بالانكليزية): يسرني ويشرفني على حد سواء أن أتكلم في اللجنة الأولى لأول مرة بصفتي وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح.

أولاً، أهنتكم، السيد الرئيس، على انتخابكم لتوجيه أعمال هذه اللجنة الهامة في الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة. وأهني أيضاً أعضاء المكتب، وأتعهد بتقديم الدعم الأوفى من إدارة شؤون نزع السلاح لأعمال اللجنة. ونتطلع إلى مساعدة اللجنة في جهودها لضمان أن تكون هذه الدورة مثمرة.

قبل عامين، وبعد أشهر قلائل من أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المفجعة، أشار الأمين العام في محاضرته لدى الحصول على جائزة نوبل للسلام إلى أننا قد دخلنا جميعاً الألفية الثالثة من خلال بوابة من النيران. إننا نجد أنفسنا الآن نواجه أخطاراً إضافية، بعضها جديد وبعضها قديم، ولكن كلا منها يمثل شاغلاً مشتركاً لجميع الدول الممثلة في اللجنة. وينطبق هذا بصفة خاصة على الأسلحة التي يحتمل أن تشكل تهديداً خطيراً للإنسانية مثل أسلحة الدمار الشامل. ولقد تركز قدر كبير من جدول أعمال اللجنة على مر السنين على هذه الأسلحة العشوائية الشديدة الفتك، وإلى أن يتسنى القضاء عليها تماماً، ستظل هناك شواغل داخل اللجنة وخارجها بشأن ما تشكله من تهديد.

“الجهود المتناسقة لتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار وأمن المواد المتعلقة بالأسلحة أصبحت أمورا لا غنى عنها للحيلولة بين الإرهابيين وبين الحصول على تلك الأسلحة”. (A/58/1، الفقرة ٦٥)

وينبغي لنا، في ضوء هذا، أن ننظر إلى العديد من البنود المدرجة في جدول أعمالنا لا على أنها مسائل متفرقة ينفصل كل منها عن الأخرى، وإنما على أنها شواغل أمنية يتصل بعضها ببعض اتصالاً وثيقاً. ويمكن للنجاحات المحرزة بشأن نزع السلاح، ومكافحة الإرهاب، ومنع الانتشار أن يعزز بعضها بعضاً وأن تتيح إمكانيات جديدة لإحراز تقدم في ميدان التنمية. ولدى النظر في هذه الصلات، وبالإشارة إلى مقترحات الأمين العام لإصلاح أعمال المنظمة، قد نرغب في مداولاتنا في أن نلقي نظرة أدق على الإجراءات الخاصة بنا لكفالة أن نكون منظمين على خير وجه للاضطلاع بأعمالنا بكفاءة وفعالية.

وكما ذكرت قبل أسبوع في جلستنا التنظيمية، لن تكون التعددية الفعالة متاحة إلا إذا وفرت الآليات المتعددة الأطراف بديلاً موثقاً للحلول الانفرادية أو الحلول التي يشترك فيها أكثر من جانب. وبصفتي ممثلاً لبلد صغير يلتزم بالأمم المتحدة وبالتعددية، أرى أن تعزيزهما أساسية الأهمية لأعمالنا في هذه الدورة وفي الدورات اللاحقة. ويبين تاريخ بلدي بألم شديد ما يمكن أن يؤدي إليه انهيار الأمن الجماعي. صحيح أنه سيكون من الصعب تعزيز المؤسسات المتعددة الأطراف دون توفر الإرادة السياسية من جانب الدول الأعضاء. وقد يكون من العسير في الوقت ذاته توليد تلك الإرادة السياسية ورعايتها إذا ما نظر إلى هذه المؤسسات ذاتها على أنها لا أمل في تنشيطها. ولقد وصلنا أيضاً بالفعل إلى مفترق طرق فيما يتعلق بجعل أعمالنا، أعمال الجمعية العامة، أكثر جدوى وأوثق صلة بالواقع.

المثال، في سجل الأسلحة التقليدية والصك الموحد للإبلاغ عن النفقات العسكرية.

وعند النظر في تحدياتنا المشتركة والأدوات المتاحة للتصدي لها عبر كل هذه المجالات، ينبغي للجنة أن تتذكر نصيحة الأمين العام كوفي عنان، الذي حث الجمعية العامة يوم افتتاح هذه الدورة على ألا تخشى التساؤلات بشأن كفاية وفعالية القواعد والصكوك المتاحة لنا. ونظرا للقلق الملح إزاء الانتشار الوشيك للأسلحة الفتاكة، لم يعد مجديا الاكتفاء بتلاوة قواعد الحظر. إننا بحاجة ملحة إلى استكشاف سبل عملية لتعزيز السلم والأمن الدوليين من خلال التعاون المتعدد الأطراف. وبهذه الروح حث الأمين العام أيضا الدول الأعضاء على التصدي

“بمسالة إلى الشواغل التي تجعل بعض الدول تشعر بأنها معرضة للخطر بصورة متفردة، لأن تلك الشواغل هي التي تدفعها إلى اتخاذ إجراء انفرادي”.
(A/58/PV.7، ص ٤)

وأضاف:

“ويجب أن نثبت أن تلك الشواغل يمكن معالجتها، وستتم معالجتها، بفعالية من خلال الإجراءات الجماعية”. (المرجع نفسه)

وكما في أي نظام قانوني، تعتمد مختلف الصكوك والمؤسسات المتعددة الأطراف في ميادين نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة على ثلاثة شروط أساسية. أولا، يجب النظر إليها وقبولها على نطاق واسع باعتبارها مشروعة. ثانيا، يجب أن يكون هناك امتثال لأهم القواعد الحيوية وأن تكون هناك طرق لمراقبة ذلك الامتثال. ثم يجب أن تكون هناك بعض الوسائل الموثوق بها لإنفاذ هذه القواعد إذا انتهكت وعندما تنتهك. وبدون الوفاء بأي من هذه الشروط سنستمر في مواجهة الصعوبات في تعزيز التعاون المتعدد الأطراف والحد من اللجوء إلى الأحادية.

وينبغي ألا يفاجأ أحد بأن القضايا المتعلقة بالأسلحة النووية تتصدر جدول أعمالنا مرة أخرى. وقد لا نتمكن من حل كل قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة ومكافحة الإرهاب بشكل كامل، ولكني آمل أن نحرز تقدما في نهاية مداولنا نحو التشجيع على تحقيق فهمنا المشترك لطبيعة وإلحاحية التحديات التي تشكلها والاتفاق على تدابير ملموسة وعملية تعزز القواعد العالمية المناهضة لها.

ولقد أثبتت الأحداث الإرهابية في اليابان قبل عدة سنوات أن باستطاعة أطراف غير حكومية إنتاج واستخدام أسلحة دمار شامل، كما أن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ والتطورات اللاحقة لها نبهت العالم من جديد إلى خطر حيازة الإرهابيين لنوع ما من هذه الأسلحة. وقد حفز ذلك الحكومات في شتى أنحاء العالم على إيلاء اهتمام أكبر للتدابير المطلوبة لإزالة هذه الأخطار، رغم أن الكثير من العمل ما زال ينتظرنا من أجل التصدي للأخطار العديدة والمستمرة.

وبسبب الملايين من الأرواح التي أزهقت في القتال، والدمار الهائل الناتج عن حروب داخلية ودولية خلال القرن الماضي شاركت فيها جيوش تقليدية، شكك بعض المراقبين في أولويات المجتمع الدولي في التصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. ورغم أن أسلحة الدمار الشامل لا تزال تشكل الخطر الأكبر، بسبب عواقب استخدام حتى سلاح نووي واحد، ما زالت منظومات الأسلحة التقليدية الرئيسية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والألغام تسبب كل عام خسائر بشرية مدنية لا توصف. ولحسن الطالع، أحرز في السنوات الأخيرة بعض التقدم في كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد كانت الأمم المتحدة ساحة مشتركة للعديد من هذه الجهود وتظل مركزا للجهود الرامية إلى النهوض بالشفافية وبناء الثقة. وقد تجلّى ذلك، على سبيل

بصفته الوطنية و ١٥ دقيقة للبيانات التي تدلي بها بالنيابة عن عدد من الوفود أو المجموعات الإقليمية.

السيد ألبين (المكسيك) (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعرب أولا عن مدى سعادة وفدي بانتخابكم سيدي، لرئاسة اللجنة. وأرجو أن تنقلوا تهنئتنا إلى أعضاء المكتب الآخرين. وأشكركم على ملاحظاتكم الأولية، وأتقدم أيضا إلى وكيل الأمين العام آبي، الذي يحيه وفد بلادي ويهنئه على تعيينه، بالشكر على بيانه الاستهلاقي.

وسيدلي رئيس وفد البرازيل قريبا ببيان باسم بلدان تحالف جدول الأعمال الجديد. وسأشير في بياني إلى بعض النقاط ذات الأهمية الخاصة لوفد بلادي وكذلك إلى المبادرات التي ستقدمها المكسيك خلال عمل اللجنة.

منذ أن اجتمعت اللجنة آخر مرة واجه النظام المتعدد الأطراف تحديات كبيرة. وبلادي مقتنعة بأن تعددية الأطراف تشكل حجر الزاوية في صون السلم والأمن الدوليين. ولكن صلاحية نظام الأمن الجماعي هي اليوم محل شك. وهذا هو المناخ العام الذي ستدار فيه أعمالنا.

وبالنسبة للقضايا المطروحة أمامنا، لا تبدو الصورة العامة مشجعة. فالأمر لا يقتصر على الافتقار إلى التقدم بل كانت هناك خطوات ارتجاعية مثيرة للقلق. وسأشير إلى البعض منها.

إن ظهور نُهج جديدة واسعة الانتشار بجواز استخدام الأسلحة النووية كجزء من الاستراتيجيات الأمنية، بما في ذلك سوق حجج لتبرير استعمالها، والتطوير المحتمل لأنواع جديدة من الأسلحة، يثيران القلق. وكل هذا يضاعف من مشاعرنا السابقة بالقلق، التي لها ما يبررها بنفس القدر، إزاء غياب الجهود الكبيرة من الدول الحائزة للأسلحة النووية لإزالة أسلحتها النووية بالكامل. ونبقى مقتنعين بأن وجود الأسلحة النووية ذاته يشكل تهديدا خطيرا لأمن البشرية.

واتساقا مع جهود الأمين العام المبذولة منذ أمد طويل من أجل الإصلاح التنظيمي، تعلن الأمانة العامة استعدادها لمساعدة الجهود الجارية حاليا لتحسين العملية التداولية في اللجنة. ولقد خفضت الأمانة العامة، على سبيل المثال، عدد التقارير المقدمة إلى اللجنة من خلال دمج تقارير معينة تتشاطر موضوعات أو أهدافا مماثلة. وفي نهاية المطاف، ستصدر اللجنة مشاريع قرارات، من المرجح أن تعتمد عليها الجمعية العامة كلها فعليا. وآمل أن تتمكن جميعا بعد بضع سنوات من أن ننظر مرة أخرى في تقاريرنا وقراراتنا ومناقشاتنا ونقول، بفخر، إنها مجتمعة قد ساعدت اللجنة على إحراز تقدم ملموس نحو تحقيق أهداف نزع السلاح والأمن الدولي التي تقع ضمن ولايتها.

ختاما، أؤيد الآراء التي أعرب عنها رؤساء دول وحكومات عديدون أثناء المناقشة العامة في الجمعية العامة تقديرا للإسهام الهام المقدم من المجتمع المدني في التقدم نحو تحقيق أهداف الميثاق. وسواء كانت القضية تخص نزع السلاح أو منع الانتشار أو تحديد الأسلحة أو مكافحة الإرهاب، فإن كل مجال من هذه المجالات استفاد من الإسهامات البناءة لأفراد ومنظمات غير حكومية، وأتوقع تماما أن تستمر هذه الإسهامات. دعونا نفتح أبوابنا وأذهاننا لتلقي هذا الدعم في كل أعمالنا المقبلة.

أرجو أن تتقبلوا أطيب تمنياتي لكم بدورة مثمرة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إنني واثق بأن بيان وكيل الأمين العام سيسهم كثيرا في مداولات اللجنة.

البنود من ٦٢ إلى ٨٠ من جدول الأعمال

المناقشة العامة لجميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بترع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أذكر الوفود بأنها ينبغي أن تقصر بياناتها على ١٠ دقائق بالنسبة للبيانات التي بها

غير المحدد لهذه الأسلحة يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وأكرر أن الحل الأكثر فعالية هو القضاء التام عليها.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خطوة هامة في العملية المنهجية صوب نزع السلاح النووي، وتشكل في نفس الوقت عقبة هائلة للانتشار النووي. ويدعو وفدي مرة أخرى جميع الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة إلى أن تفعل ذلك، لا سيما الدول التي يلزم تصديقها لدخول المعاهدة حيز النفاذ. وسيشير الوفد الأسترالي إلى مشروع القرار الذي، سنعرضه مع نيوزيلندا، على اللجنة.

وفيما يتعلق بالنظام الذي يحظر الأسلحة الكيميائية، فإنني أؤكد على أن بلدي أيد الإعلان السياسي الذي اعتمده المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، الذي عقد مؤخرا في لاهاي، مما يؤكد التزام المجتمع الدولي بالقضاء الكامل والنهائي على هذه الأسلحة ويعترف بفعالية نظام التحقق المنشأ في تلك الأداة.

وتشارك المكسيك في الرأي بأن أوجه التقدم في التشريعات الوطنية للدول الأطراف بغية تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، فضلا عن التطورات في التعاون الدولي، أمر هام. ومع ذلك، نبقى مقتنعين بالحاجة إلى إعطاء الاتفاقية آليات التحقق التي تكفل الامتثال لأحكامها.

ونظرا لأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، استنادا إلى الاتفاقات التي توصلت إليها الدول المعنية بحرية، يشكل تدبيرا هاما لنزع السلاح، فإن وفدي سيشجع أيضا اعتماد مشروع قرار لعقد مؤتمر للدول الأطراف والدول الموقعة على معاهدات إنشاء تلك المناطق قبل عام ٢٠٠٥.

وتسلم المكسيك بأنه لا شك في أن منع الانتشار النووي في أي من جوانبه يشكل أولوية للمجتمع الدولي، لأنه سيضمن استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وسيشجع الجهود الرامية إلى التقدم نحو هدف القضاء على الأسلحة النووية.

وفي هذا السياق يشعر بلدي بالقلق من قرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتؤيد المكسيك تأييدا كاملا الجهود الدبلوماسية الرامية، من ناحية، إلى التوصل إلى تسوية سريعة وسلمية للحالة، لكي تجد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نفسها، في أقرب وقت ممكن، ممتثلة امتثالا تاما لأحكام المعاهدة، ومن الناحية الأخرى، إلى بلوغ هدف شبه الجزيرة الكورية الآمنة واللا نووية.

والمكسيك مقتنعة بأنه بغية تهيئة بيئة من الثقة، والقضاء على أية هواجس حيال الانتشار النووي، فإن على الدول التزاما بضمان أن تتمكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشكل فعال من التحقق من أن مرافقها النووية تستخدم للأغراض السلمية وحدها. وبالتالي سيتعزز النظام المتعدد الأطراف وسيتم تفادي إغراءات اللجوء إلى الإجراءات التي تضعف هذا النظام.

أما بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح، فإن وفدي يشعر بالأسف لأننا مرة أخرى أمضينا عاما من الركود. ومن الضروري أن تسمح البلدان التي تتحمل مسؤولية خاصة بأن يستأنف المؤتمر عمله الجوهري. وينبغي أن تكون قاعدة توافق الآراء ضمانة كافية للتغلب على التحيزات والمخاوف التي تشل هذا المنتدى الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح. كما أن عجز هيئة نزع السلاح عن وضع توصيات يشكل انعكاسا لهذه الحالة.

ومخاطر إقامة علاقة شريرة بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل تجعل من الواضح بشكل متزايد أن الامتلاك

العنف ويوجه جهود المجتمع الدولي نحو منع نشوب الصراعات، فضلا عن برامج إعادة الإدماج الاجتماعي من أجل نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

وما زال التنفيذ الفعال لاتفاقية أوتاوا بشأن الألغام الأرضية يشكل نموذجا فريدا لكيفية تمكن تعددية الأطراف من العمل بنجاح عندما تتوحد جهود الدول الأطراف والمجتمع المدني. وبدءا بنتائج بانكوك وتطلعا إلى مؤتمر نيروبي، ستستمر المكسيك في بناء موقفها على أساس الأهداف التالية: أولا، القضاء الكامل على هذه الأسلحة اللإنسانية، الذي يقتضي تعزيز البرامج وتعبئة الموارد لإزالة الألغام وإعادة تأهيل الضحايا وإعادة إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي؛ ثانيا، إحراز تقدم في إضفاء الطابع العالمي على أحكام الاتفاقية والتنفيذ الفعال لهذه الأحكام. وسيضمن وفدي إلى مؤيدي مشروع القرار بشأن هذا البند في هذا العام.

ووفدي مقتنع بأننا لن نتمكن من بلوغ هدفنا الإنساني في حماية المدنيين من المخاطر الجسيمة والتهديدات الخطيرة التي تمثلها المخلفات المتفجرة للحروب إلا بإبرام صك ملزم قانونا يحدد مسؤوليات واضحة بشأن إزالة المخلفات المتفجرة للحروب وتطهيرها وتدميرها، ويرتب لتقديم مساعدة دولية وتعاون كافيين لإنجاز هذه المهام. وستشارك المكسيك بنشاط في المرحلة الأخيرة من التفاوض على إبرام الصك الجديد ذي الصلة في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل، بهدف إبرام بروتوكول جديد يعزز النظام الذي أنشأته اتفاقية عام ١٩٨٠ لأسلحة تقليدية معينة ويعطيه مصداقية أوسع.

ولكي أختتم هذه النظرة العامة الموجزة للحالة الدولية في مجال نزع السلاح، أسمحوا لي أن أنوه بمؤسسة

وسيسعى مشروع القرار إلى توطيد التنسيق والتعاون بين الدول التي تنتمي إلى كل منطقة خالية من الأسلحة النووية وسيشجع أيضا تعزيز نظام منع الانتشار النووي بزيادة عدد تلك المناطق. وترى المكسيك أن التعاون والتنسيق الأكبر سيفيدان منع الانتشار النووي وهدف نزع السلاح العام الكامل.

وتؤيد المكسيك توطيد مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، وتشجع جهود دول آسيا الوسطى الخمس لاستكمال إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقتها. وسيعرض وفدي أيضا مشروع قرار، نقدمه الآن كل سنتين، بشأن توطيد النظام الذي أنشأته معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعروفة بمعاهدة تلاتيلولكو.

في تموز/يوليه الماضي أظهر اجتماع الدول الأول، الذي يعقد مرة كل سنتين، للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، أننا، بالإضافة إلى المشاركة في التجارب الوطنية في هذا الميدان، بحاجة إلى إجراء دراسة معمقة للمسائل من قبيل الدمغ والتعقب والسمسرة والملكية المدنية والصلات بين الأسلحة غير المشروعة وغيرها من أنشطة الجريمة المنظمة. وإذ نضع نصب أعيننا التأثيرات المتعددة للاتجار غير المشروع بالأسلحة، وملكية هذه الأسلحة، في العديد من المجتمعات، فإن المكسيك ترى أن الوقت مناسب لاتباع نهج متكامل نحو هذه المسألة، بما يشمل إجراء مفاوضات بشأن إبرام صكوك قانونية، بما فيها صك بشأن دمغ الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعقبها. ودون تجاهل جانب نزع السلاح، الذي هو من اختصاص اللجنة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعالج الأسباب الجذرية للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما يعزز مكافحة ثقافة

وأنا واثق بأنكم سترشدوننا أثناء عمل اللجنة بطريقة ممتازة. وأود أن أؤكد لكم دعمنا الثابت في الاضطلاع بمسؤولياتكم المهمة. وأود أن أعرب عن التقدير لحضور وكيل الأمين العام السيد نوبوياسو آبي وأن أشكره سلفاً على المساعدة التي سيوفرها هو ومعاونوه لاجتماعاتنا.

يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت عن تأييد هذا البيان أيضاً البلدان المنضمة إستونيا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا؛ والبلدان المنتسبة بلغاريا، وتركيا، ورومانيا فضلاً عن النرويج، بلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

اسمحوا لي أولاً أن أذكر بالإعلان الذي اعتمده رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي بشأن منع انتشار أسلحة الدمار الشامل في اجتماع المجلس الأوروبي في تسالونيكي في ٢٠ حزيران/يونيه والذي يؤكد على أن انتشار أسلحة الدمار الشامل وسبل إيصالها، من قبيل القذائف التسيارية، خطر متزايد يحقّ بالسلم والأمن الدوليين. وإن العديد من المسائل التي تناولها ذلك الإعلان ذات أهمية للجنة.

إن الاتحاد الأوروبي ملتزم برسم استراتيجية متسقة للتصدي لخطر الانتشار. ويهتدي النهج الأوروبي بالالتزام باحترام وتنفيذ المعاهدات والاتفاقات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وبدعم المؤسسات المتعددة الأطراف المنوط بها التحقق من الامتثال لهذه المعاهدات واحترامها.

ولتنفيذ برنامج العمل الذي أقره الاتحاد الأوروبي في شهر حزيران/يونيه الماضي، قرر الاتحاد تركيز جهوده على عدد من التدابير. وسأذكر تلك التدابير ذات الأهمية الأكبر

مهمة أنشئت قبل ٢٥ عاماً بالوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح: المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح. وأود أن أشيد عن جدارة بإسهامه القيم في الحوار والمفاوضات وتعزيز المعرفة بالمسائل المتعلقة بترع السلاح والأمن.

لقد وجهت مؤخراً انتقادات متزايدة ومتكررة لمؤسساتنا وآلياتنا الدولية للحوار والمفاوضات المتعددة الأطراف. وشاطر رئيس المكسيك في خطابه أمام الجمعية العامة، مناشدة الأمين العام إجراء إصلاح جديد للمنظمة حينما قال:

“المكسيك ستبذل كل جهد دبلوماسي ممكن لإصلاح وتحديث منظمتنا، الذي تستلزمه الحالة الدولية”. (A/58/PV.9، ص ٢٨)

وفي إطار ولاية اللجنة، من الشائع أن نعلن أن بعض المؤسسات بما بعض العيوب وتفتقر إلى القدرة على التقدم – كما لو كانت كيانات غريبة علينا تماماً. ينبغي أن نتذكر أننا جوهر هذه المؤسسات. ويجب أن نوجه الأسئلة والشكوك والاستفسارات إلى أنفسنا. لا شك في أن أساليب العمل مهمة، وسيكون هناك دائماً مجال للتحسين. نحن مقتنعون بذلك. ولكن كفاءة الإجراءات ستحتل دائماً المرتبة الثانية بعد التفاهات السياسية والتنظيمية الضرورية لإفساح الطريق أمام جدول أعمال يبرز التهديدات الجديدة والتحديات القديمة التي لم تحسم.

وتعتمد تعددية الأطراف التي نتطلع إليها على ثلاث دعائم – الحوار والمفاوضات والقانون. ويجب أن نعطي الأولوية للعمل الدبلوماسي والاتفاق. وتمثل المسؤولية المشتركة محور تصميمنا. وستظل المكسيك مستعدة للوفاء بنصيبها من تلك المسؤولية.

السيد ترييتزا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى.

انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية.

ولقد شهدنا أيضا تطورات يمكن أن تضعف المعاهدة. ويأسف الاتحاد الأوروبي بشدة لإعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن نيتها بالانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وللأعمال والبيانات التي أعقبت الإعلان والتي تتعارض مع نظام منع الانتشار. ويواصل الاتحاد الأوروبي حث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إعادة النظر في مسار عملها.

إن نظام الضمانات الدولي للوكالة الدولية للطاقة الذرية هو الدعامة الأساسية للنظام الدولي لمنع الانتشار النووي. ويرى الاتحاد الأوروبي أن البروتوكولات الإضافية جزء لا يتجزأ من نظام الوكالة الشامل وأنه ينبغي اعتبار التقيد بها وسيلة أساسية لإظهار الوفاء بالتزامات الدول الأطراف بموجب المادة الثالثة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن الضمانات الشاملة للوكالة، بما في ذلك البروتوكول الإضافي، تشكل معيار التحقق، وتعطي أولوية عالية لتنفيذه. وإن جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي وقعوا على بروتوكولات إضافية، وهم إما صدقوا عليها أو في مرحلة التصديق، ونحن مصممون على كفالة بدء نفاذها بحلول نهاية عام ٢٠٠٣. ونباشد جميع الدول التي لم تبرم وتنفذ بروتوكولات إضافية مع الوكالة أن تفعل ذلك.

ويظل البرنامج النووي الإيراني مصدر قلق خطير للاتحاد الأوروبي، الذي يؤيد تماما قرار مجلس محافظي الوكالة بشأن هذا الأمر ونباشد إيران أن تمتثل فوراً لجميع متطلبات القرار وأن تتعاون على نحو كامل مع الوكالة لتمكين المجلس من التوصل إلى نتائج محددة في اجتماعه التالي في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. ويرحب الاتحاد الأوروبي برغبة إيران

للجنة وهي كما يلي: تحقيق قدر أكبر من العالمية للمعاهدات والاتفاقات والترتيبات الرئيسية المتعلقة بترع السلاح وعدم الانتشار؛ النهوض بالتنفيذ الوطني لالتزامات المعاهدات ذات الصلة؛ تعزيز الدعم السياسي والمالي والتقني المقدم من الاتحاد الأوروبي للوكالات المسؤولة عن التحقق؛ دعم دور مجلس الأمن الدولي وتعزيز خبرته في التصدي لخطر الانتشار؛ وتعزيز برامج تخفيض مستوى الخطر التعاوني للاتحاد الأوروبي مع بلدان ثالثة والرامية إلى دعم نزع السلاح وضمان الرقابة والأمن بالنسبة للمواد الحساسة والمرافق والخبرات.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر زاوية النظام العالمي لمنع الانتشار والأساس الرئيسي للسعي إلى نزع السلاح النووي. بموجب المادة السادسة. إن المعاهدة لا تمنع استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وينبغي أن تهدف جهودنا جميعها إلى صون هذا الصك الأساسي للسلم والأمن الدوليين وتعزيزه. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا تاما الأهداف الواردة في المعاهدة وهو ملتزم بالتنفيذ الفعال للوثيقة الختامية لمؤتمر ٢٠٠٠ الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولمقررات وقرار مؤتمر ١٩٩٥ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بانضمام تيمور - ليشتي وكوبا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتصديق كوبا على معاهدة تلاتيلولكو، الذي مثل خطوة إضافية صوب عالمية المعاهدة. ويواصل الاتحاد الأوروبي إيلاء أهمية خاصة لتحقيق التقيد الشامل بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونباشد الهند وباكستان الامتثال التام لقرار مجلس الأمن ١١٧٢ (١٩٩٨) والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفهما دولتين غير حائزتين للأسلحة النووية. ونباشد إسرائيل أيضا الانضمام إلى معاهدة عدم

بالتزاماتها في الآجال المتفق عليها. وإننا ندرك تماماً الصعوبات التي تواجهها بعض الدول الأطراف في الاتفاقية للوفاء بذلك الالتزام. ولهذا السبب، فإننا نتوقع منها أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وجميع الدول الأعضاء للاتفاق على أي قرار يتعلق بإرجاء تلك الآجال.

إن اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية صك أساسي لمنع تطوير أو إنتاج أو تكديس أو استخدام عناصر بيولوجية أو تكسينات كأسلحة. ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة لتعزيز الاتفاقية ونجاح اجتماع الدول الأطراف الذي سيعقد في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر. والدول الأعضاء في الاتحاد تعتبر مسألة الامتثال الوطني وإجراءات التنفيذ التشريعية والتنظيمية أولويات، وتؤيد الاقتراحات الرامية إلى تعزيز تلك الإجراءات. وقد أعرب الاتحاد عن رأي إيجابي إزاء اجتماع خبراء اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية المنعقد في جنيف في الفترة من ١٨ إلى ٢٩ آب/أغسطس الماضي، حيث تم تبادل الكثير من المعلومات عن التشريعات والآليات الوطنية للأمن. وفي الاجتماع المقبل للدول الأطراف، سيؤيد الاتحاد بقوة الاتفاق على مجموعة أساسية من التشريعات التي ينبغي أن تتوافر لدى الدول الأطراف كافة، والتي تغطي عملياً التنفيذ الوطني للالتزامات الاتفاقية والأمن والإشراف على معالجة المواد المسببة للأمراض.

ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية خاصة للتفاوض على معاهدة عالمية غير تمييزية لحظر إنتاج المواد الانشطارية من أجل الأسلحة النووية وغيرها من وسائل التفجير النووي. إن حظر إنتاج تلك المواد سيعزز نظام منع الانتشار ونزع السلاح النووي، وبالتالي سيعزز الأمن الدولي. وقد عمل الاتحاد والدول الأعضاء بهمة في مؤتمر نزع السلاح سعيًا للتوصل إلى توافق في الآراء لبدء المفاوضات على أساس

المعلنة في التعاون مع الوكالة ويأمل أن توقع إيران على البروتوكول الإضافي وتصدق عليه وتنفذه من دون تأخير بوصف ذلك خطوة أولى أساسية لاستعادة الثقة الدولية في الطابع السلمي لبرنامجها النووي. ويحث الاتحاد الأوروبي إيران - بغية بناء الثقة - أن تتصرف فوراً وفقاً لأحكام البروتوكول الإضافي وأن تمتنع عن تنفيذ أنشطة دورة الوقود التي يمكن أن تستخدم أيضاً لإنتاج مواد انشطارية للأسلحة النووية.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي أنه لا يألو جهداً لضمان بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والانضمام إليها عالمياً في وقت مبكر. أما بالنسبة للمؤتمر الثالث لتيسير دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، المنعقد في فيينا في الفترة من ٣ إلى ٥ أيلول/سبتمبر الماضي، فقد بذل الاتحاد الأوروبي مساعيه في ٧٤ بلداً، انطلاقاً من موقفه المشترك المتجدد. ونرحب بقيام الجزائر، أحد البلدان المسماة في المرفق الثاني للمعاهدة، بإيداع صكوك تصديقها قبل انعقاد المؤتمر. وضماناً للحفاظ على عزم المجتمع الدولي، يواصل الاتحاد الأوروبي توجيه دعوته إلى جميع الدول التي لم توقع أو تصدق على تلك المعاهدة حتى الآن أن تفعل ذلك دون إبطاء ودون شروط، لا سيما الدول المطلوب تصديقها لكي يبدأ نفاذ المعاهدة. ومن هذا المنطلق، يعرب الاتحاد عن دعمه الكامل لسرعة إنشاء جميع عناصر نظام التحقق.

ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية قصوى لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، وهي صك فريد للعمل من أجل القضاء على أسلحة الدمار الشامل. ولذا، عقدنا العزم على بذل جهد واسع النطاق لكي نشرح للبلدان التي لم تنضم إلى تلك الاتفاقية ما لها من أهمية في تعزيز السلم والأمن الدوليين وأهمية تحقيق عالميتها. وفي هذا الصدد، يُذكر الاتحاد الأوروبي بالمادتين الرابعة والخامسة من الاتفاقية، اللتين تلزمان الدول المعنية بتدمير جميع أسلحتها الكيميائية، والوفاء

النووية ونؤيده، ونتطلع إلى بدء نفاذ معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أفريقيا في وقت مبكر.

ويرحب الاتحاد الأوروبي باعتماد مدونة قواعد السلوك الدولية ضد انتشار القذائف التسيارية في العام الماضي في لاهاي. وتؤكد تلك المدونة أيضاً التزام الدول المشاركة بإعلان الأمم المتحدة الخاص بالتعاون الدولي في مجال استكشاف الفضاء الخارجي لفائدة جميع الدول ومصالحها، مع إيلاء اعتبار خاص لاحتياجات البلدان النامية. والاتحاد يعتبر مدونة لاهاي لقواعد السلوك خطوة أساسية أولية لمعالجة المشكلة بشكل فعال من خلال منظور عالمي متعدد الأطراف، دون عرقلة مبادرات أخرى أو، نهج أشمل، على المدى الأبعد. ويرى الاتحاد أنه ينبغي إقامة علاقة بين مدونة السلوك والأمم المتحدة.

وقد أقر أعضاء الاتحاد في إعلان تسالونيكى بأن

اتخاذ

“خطوات مناسبة نحو تحقيق هدف نزع السلاح العام والكامل يمكن أن يسهم في زيادة تعزيز أهداف عدم الانتشار”؛

وأعلنوا

“أننا عقدنا العزم على القيام بدورنا في التصدي لمشاكل عدم الاستقرار وعدم الأمن الإقليميين وحالات الصراع التي تكمن وراء العديد من برامج الأسلحة، إدراكاً لأن عدم الاستقرار لا ينشأ في فراغ”.

ومع الترحيب بالمحادثات السادسة التي عقدت في بيجين مؤخراً بشأن البرامج النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق لأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تتمكن بعد من التحقق من شمولية وصحة التقرير الأولي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

تقرير المنسق الخاص والولاية التي يشتمل عليها، بشأن معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دولياً تحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية وغيرها من وسائل التفجير النووي ونكرر النداء للدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح لكي تبذل كل جهد ممكن لتحقيق ذلك الهدف في أقرب وقت.

ويأسف الاتحاد الأوروبي لاستمرار الجمود في مؤتمر نزع السلاح في جنيف، ونحن مقتنعون بأن التهديدات الجديدة للسلم والأمن تتطلب التغلب على هذا الجمود في أسرع وقت ممكن. ويلتزم الاتحاد بالتوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح، ويرحب بطرح أفكار جديدة في هذا الصدد في العام الماضي. وإننا نقدر الجهود الرامية إلى تحقيق توافق في الآراء بشأن برنامج العمل. ونحث المؤتمر على الشروع في عمل موضوعي من بداية الدورة الأولى في عام ٢٠٠٤. وفي هذا الصدد، نؤيد جهود الرئاسة الحالية والمقبلة خلال فترة ما بين الدورات.

ويذكر الاتحاد بالتزامه بمتابعة عملية توسيع العضوية في مؤتمر نزع السلاح. وتكتسي متابعة هذه العملية أهمية بالغة، لا سيما بالنسبة للدول الأعضاء في الاتحاد التي لم تصبح أعضاء في المؤتمر بعد، وكذلك البلدان المنضمة إلى الاتحاد التي قدمت طلبات الانضمام إلى عضوية المؤتمر.

ويعلق الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة على إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية معترف بها دولياً، وتعزيز تلك المناطق، كلما أمكن، على أساس ترتيبات تتوصل إليها دول المنطقة بحرية. فالمناطق الخالية من الأسلحة النووية تعزز السلم والأمن الإقليميين والعالميين، كما أنها وسيلة لتعزيز نزع السلاح النووي والاستقرار والثقة. ونرحب بقيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتوقيع والتصديق على البروتوكولات ذات الصلة للمناطق الخالية من الأسلحة

لاستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومازلنا نؤيد الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط يمكن التحقق منها على نحو فعال. وعلاوة على ذلك، نطلب إلى كل الدول في المنطقة التي لم توقع بعد اتفاقات الضمانات والبروتوكولات الإضافية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولم تضعها بعد موضع التنفيذ أن تفعل ذلك في أقرب موعد ممكن. ويرى الاتحاد الأوروبي أنه ينبغي، بالإضافة إلى انضمام جميع الدول في المنطقة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، السعي بنشاط إلى الانضمام إلى اتفاقيتي حظر الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن اجتماع الدول الذي يعقد مرة كل سنتين والذي عقد في تموز/يوليه ٢٠٠٣ للنظر في تنفيذ برنامج العمل بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة كانت له نتائج إيجابية مفيدة. فقد برهن الاجتماع على وجود إرادة سياسية قوية بين المشاركين على القيام بنجاح بمواصلة هذه العملية الهامة داخل إطار متعدد الأطراف.

ويمكن للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه القول على نحو مشروع بأنهما في صدارة الكفاح ضد الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونرى أنه ينبغي المحافظة على زخم برنامج عمل الأمم المتحدة وتعزيزه. ويرحب الاتحاد الأوروبي بتوصيات فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة بشأن إمكانية وضع صك متعدد الأطراف لتمكين الدول من تحديد وتتبع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة بطريقة موثوقة حسنة التوقيت، ويؤيد أيضاً اعتماد ولاية لإنشاء فريق عامل مفتوح العضوية بغية التفاوض بشأن إعداد صك ملزم قانوناً. ويؤيد الاتحاد الأوروبي أيضاً إقامة تعاون أوثق لمنع السمسرة غير المشروعة فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

عن موادها النووية للاستخدامات غير السلمية. ويلاحظ الاتحاد أن مجلس محافظي الوكالة قد أحاط مجلس الأمن علماً بمواصلة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عدم الامتثال لاتفاقاتها للضمانات. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة على تفكيك أي برنامج نووي بشكل مرئي يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، كخطوة أساسية لتيسير التوصل إلى حل شامل وسلمي. ويدعو الاتحاد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التقيّد بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار والتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونكرر النداء إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التوقيع والتصديق دون شروط على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية. وأخيراً، يلاحظ الاتحاد باهتمام الالتزام المعلن من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بمواصلة الوقف الاختياري للتجارب على القذائف، وإن كان يعرب عن القلق إزاء صادرات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من القذائف وتكنولوجياها.

ونجدد ندائنا لبلدان جنوب آسيا أن تبذل كل جهد لوقف حدوث سباق للتسلح في المنطقة. ومازلنا نحث الهند وباكستان على التعاون في جهود المجتمع الدولي للإسهام بإيجابية في نظام منع الانتشار ونزع السلاح. ولقد طلبنا إليهما تنفيذ التدابير المحددة الواردة في قرار مجلس الأمن ١١٧٢ (١٩٩٨)، لا سيما الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتوقيع وتصديق معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونطلب إليهما أيضاً إعادة تأكيد ومواصلة الوقف الاختياري للتجارب النووية الذي أعلنت عنه كل منهما واستعدادهما للاشتراك في التفاوض في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

ويظل الاتحاد الأوروبي ملتزماً بالتنفيذ التام لقرارات مجلس الأمن بشأن الشرق الأوسط وقرار مؤتمر عام ١٩٩٥

الألغام المضادة للأفراد، وما برح يقوم بحملة للتطبيق العالمي السريع للاتفاقية.

والاتحاد الأوروبي ملتزم بإضفاء الطابع العالمي على اتفاقية حظر الألغام، ولقد قام بمساع عديدة لتعزيز التقيد على أوسع نطاق بمبادئ الاتفاقية. ويحث الاتحاد الدول غير الأطراف على الانضمام إلى الاتفاقية. ومن بين هذه الدول عدد من أكبر البلدان وأكثرها سكاناً في العالم. ويشجع الاتحاد على التنفيذ التام لكل أحكام الاتفاقية، بما فيها تلك التي تنص على تقديم الدعم المالي غير المنقوص للإجراءات المتعلقة بالألغام. وقد تعهدت الجماعة الأوروبية بتقديم ٢٤٠ مليون يورو دعماً للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٩، وهذا جهد يكمله تمويل وطني كبير من الدول الأعضاء في الاتحاد.

وتشكل اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر جزءاً أساسياً لا يتجزأ من القانون الإنساني الدولي، ويعلق الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة عليها. ويساور الاتحاد قلق شديد بشأن الأثر الإنساني الخطير لمخلفات الحرب المتفجرة، وسيسعى لكفالة أن تؤدي المفاوضات الجارية حالياً في جنيف بأسرع ما يمكن إلى اعتماد صك متعدد الأطراف ملزم قانوناً.

ونشعر أيضاً بالقلق إزاء الأخطار الإنسانية الوخيمة الناشئة عن الاستعمال غير المسؤول للألغام المضادة للمركبات. فهذه الأسلحة تؤدي إلى خسائر بين المدنيين وتعوق التنمية الاقتصادية للمناطق المتأثرة. ولهذا نأمل أن يتسنى الاتفاق، في الاجتماع القادم للدول الأطراف في اتفاقية حظر أسلحة تقليدية معينة، الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر، على ولاية للتفاوض بشأن وضع صك ملزم قانوناً. ويعلق الاتحاد أيضاً أهمية كبيرة على إنشاء آلية شاملة لمعالجة مسألة الامتثال لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

وينبغي وضع تعريف للأمم المتحدة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وينبغي دراسة المتطلبات اللازمة لإنشاء نظام وطني فعال لشهادة المستعمل النهائي، وإمكانية القيام حسب الاقتضاء بإنشاء نظام لشهادة المستعمل النهائي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وكذلك آلية لتبادل المعلومات والتحقق. ويعلق الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة على القيام بنجاح بعقد الاجتماع الثاني الذي يعقد مرة كل سنتين في عام ٢٠٠٥ ومؤتمر الاستعراض في عام ٢٠٠٦. ويعتزم الاتحاد الأوروبي ترشيح دولة عضو في الاتحاد لترأس الاجتماع الذي سيعقد في عام ٢٠٠٥.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي أهمية سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية بوصفه تدبيراً عالمياً للشفافية وبناء الثقة من أجل دعم الاستقرار والأمن، مما مكن العديد من الحكومات على إنشاء وتبسيط نظمها الوطنية لرصد عمليات نقل الأسلحة والتحكم فيها. وستزداد قيمة السجل بازدياد الاشتراك قدر الإمكان. ويكرر الاتحاد الأوروبي طلبه إلى جميع الدول أن تقدم إلى السجل تقارير حسنة التوقيت عن وارداتها وصادراتها، بما في ذلك معلومات عن المقتنيات والمشتريات العسكرية عن طريق الإنتاج الوطني. ويرحب الاتحاد الأوروبي بتوصيات فريق الخبراء الحكوميين ذي الصلة، وبخاصة تلك المتعلقة بتوسيع نطاق السجل - وهذه هي المرة الأولى طوال السنوات الإحدى عشرة التي انقضت على تشغيله.

وإن تصديق ١٣٩ دولة، وتوقيع ١١ دولة إضافية لم تُصدق بعد على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، لا يدع مجالاً للشك في أنه تم وضع قاعدة دولية لا يمكن تجاهلها بعد الآن. ولا يزال الاتحاد ملتزماً بقوة بتعزيز القضاء العالمي على

ونرحب بتعيين وكيل الأمين العام نوبوياسو آبي،
ونتطلع إلى التعاون معه وفريقه في إدارة شؤون نزع السلاح.
في عام ١٩٩٥ جددت الدول الأطراف في معاهدة
عدم انتشار الأسلحة النووية التزامها بإجراء مفاوضات
بحسن نية بشأن التزع الفعّال للسلاح النووي. واتفقت على
أن هدف التقيّد العالمي بمعاهدة عدم الانتشار أولوية ملحة.
وفي المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة في عام ٢٠٠٠، اتفقت
الدول الأطراف على برنامج عمل - الخطوات الـ ١٣ -
يقدم الخطة المطلوبة لتحقيق نزع السلاح النووي. وتعهدت
الدول الحائزة للأسلحة النووية في ذلك الحين على نحو لا
لبس فيه بتحقيق الإزالة التامة لترساناتها النووية. وأقرت أيضا
بمبدأ اللارجعة، وبتطبيقه على كل تدابير نزع وخفض
الأسلحة النووية.

وفي إطار هذه الالتزامات، يساور تحالف جدول
الأعمال الجديد قلق بالغ من الفشل في إحراز تقدم في تنفيذ
الخطوات الـ ١٣ بشأن نزع السلاح النووي التي اتفقت
عليها كل الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة
النووية في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠. وكل مادة في
المعاهدة ملزمة للدول الأطراف المعنية في كل وقت وفي جميع
الأحوال. ويجب إخضاع كل الدول الأطراف في المعاهدة
للمساءلة الكاملة فيما يتعلق بالتقيّد الصارم بالتزاماتها بموجب
المعاهدة. ويظل تنفيذ التعهدات الواردة فيها بشأن نزع
السلاح النووي أمرا حتميا.

ويساور تحالف جدول الأعمال الجديد القلق أيضا
إزاء التحديات التي يواجهها نظام عدم الانتشار النووي.
ويعتبر التحالف أن الأولوية هي لتحقيق التقيّد العالمي
بالمعاهدة، وتقيّد إسرائيل وباكستان والهند على وجه السرعة
بالمعاهدة بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية.

وما يثير قلقنا البالغ هو إعلان جمهورية كوريا
الشعبية الديمقراطية عزمها الانسحاب من معاهدة عدم

وفي ضوء تهديد الانتشار المعزز، يرى الاتحاد
الأوروبي أن من الضروري أن تضطلع الدول المصدرة
بمسؤولياتها وأن تتخذ التدابير اللازمة لكفالة أن تخضع
الصادرات من المواد الحساسة والمعدات والتكنولوجيات إلى
مراقبة وتحكم مناسبين. ومن شأن الضوابط على الصادرات
أن تكفل القيام بعمليات النقل للأغراض السلمية على نحو ما
تقتضيه الاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة، وكذلك تيسير
التعاون والتطوير التكنولوجي. ولهذا سيركز الاتحاد، كما هو
وارد في إعلان تسالونيكى - على تعزيز سياسات وممارسات
التحكم في الصادرات داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه،
بالتنسيق مع الشركاء.

أخيراً، يتعين علينا في اللجنة الأولى أن نكفل أن
يكون جدول أعمالنا متوازنا بين الأهداف والغايات الهامة،
وأن يكون بوسعه أن يرد على أكثر المشاكل الآنية إلحاحاً
وأن يركز عليها. ونُدرج في هذا على سبيل المثال تحديات
منع الانتشار ونزع السلاح التي تواجهها المعاهدات الدولية
اليوم ومسألة الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل.

ونرى أنه يمكن تبسيط أساليب عمل اللجنة الأولى
لفائدة الجميع. وسيدعم الاتحاد جهودكم، السيد الرئيس،
لزيادة فعالية وأهمية أعمالنا، حتى تتمكن اللجنة من أن تركز
على المسائل ذات الأهمية الأكبر للمجتمع الدولي في ميدان
نزع السلاح ومنع الانتشار.

السيد كيروس دوارتي (البرازيل) (تكلم

بالانكليزية): يشرفني أن أتكلّم باسم أيرلندا وجنوب أفريقيا
والسويد ومصر والمكسيك ونيوزيلندا والبرازيل - تحالف
جدول الأعمال الجديد.

أود في البداية أن أتقدم بتهانئنا الحارة لكم، سيدي،
على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى في دورة هذا العام.
وأرجو أن تتقبلوا أطيب تمنياتنا والتأكيد على تعاوننا.

إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وندعوها إلى دعم مشروعي قرارينا بروح الاهتمام العالمي المشترك والعمل الجماعي فيما يتعلق بترع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي وهدف تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

العالم الخالي من الأسلحة النووية هو طموح كل المجتمع الدولي ومسؤوليته المشتركة. ولتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية من الأهمية الحيوية أن يُمنع الانتشار النووي، ويتحتم في الوقت نفسه تعزيز نزع السلاح النووي. ويعتقد تحالف جدول الأعمال الجديد اعتقاداً راسخاً بأن منع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي عمليتان تكمل إحداها الأخرى، ولا يمكن إحراز تقدم دائم في جهود منع الانتشار بدون تطورات متناسبة في ميدان نزع السلاح النووي.

ولضمان استدامة نزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار النووي لا بد أن تحجم الدول عن أية إجراءات قد تقضي إلى سباق تسلح جديد أو يمكن أن تؤثر سلباً في نزع السلاح ومنع الانتشار النوويين.

ونعتقد أيضاً اعتقاداً راسخاً بأنه ما دامت الأسلحة النووية تؤدي دوراً في السياسات الأمنية فإن خطر الانتشار سيظل يلازمنا.

وأي احتمال لاستخدام الأسلحة النووية يمثل خطراً مستمراً على البشرية. والنقاش الدولي الذي دار مؤخراً بشأن أسلحة الدمار الشامل أبرز حقيقة أن الضمان الوحيد ضد استعمال أية أسلحة دمار شامل في أي مكان، بما في ذلك الأسلحة النووية، هو القضاء التام عليها وضمان عدم استعمالها أو إنتاجها مطلقاً.

السلم والأمن الدوليان شاغل جماعي يتطلب اتفاقاً جماعياً، وإن مشاركة المجتمع الدولي برمته أمر أساسي لحفظ السلم والأمن وتعزيزهما.

انتشار الأسلحة النووية، والتطورات المتعلقة بهذا الإعلان، وكذلك الالتباسات المتعلقة بتنفيذ الدول لالتزاماتها الخاصة بضمانات السلامة تجاه الوكالة الدولية للطاقة الذرية. والتطورات الأخرى المثيرة للقلق بشكل واضح هي التُّهَج الناشئة المتجهة نحو إعطاء دور أكبر للأسلحة النووية كجزء من الاستراتيجيات الأمنية، بما في ذلك تبرير استعمال وتطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية. وهناك توجه مزعج نحو إزالة الفارق بين الأسلحة التقليدية والأسلحة النووية غير الاستراتيجية. وهذا التوجه هو من بين الضغوط الأفقية والرأسية العديدة التي توسع نطاق التهديدات النووية والتهديدات المتصلة بها التي نواجهها.

ويرحب تحالف جدول الأعمال الجديد بالتطورات الأخيرة في مؤتمر نزع السلاح التي من شأنها أن تسمح للمؤتمر بالانتقال من المأزق إلى الاتفاق على برنامج عمل شامل.

وسيقدم تحالف جدول الأعمال الجديد مشروعي قرارين. الأول، بعنوان “نحو عالم خال من الأسلحة النووية: جدول أعمال جديد”، يبنى على العمل السابق لتحالف جدول الأعمال الجديد في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٠ وفي اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٥. ومشروع قرارنا الثاني، بعنوان “خفض الأسلحة النووية غير الاستراتيجية”، يبنى على القرار ٥٨/٥٧ وهو محاولة لتسليط الضوء على مختلف جوانب الخطر الكبير الذي تشكله الأسلحة النووية التكتيكية. وينبغي إعطاء أولوية أكبر لخفض الأسلحة النووية غير الاستراتيجية باعتباره خطوة هامة نحو القضاء على الأسلحة النووية.

ونحن نرى أن مشروعي قرارينا يتمتعان بالمرونة العملية اللازمة لمعالجة شواغل جميع الدول التي تطمح بشدة

أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، كما نُظر إليه وعُرض، قد قاد إلى حرب. ونهاية الحرب الباردة ورياح الأمل والسلام والتقدم التي هبت على أثرها سكّنت مخاوفنا وجعلتنا نتهاون. وكنا نعتقد أن خطر الأيام البائدة قد ولى. وأن التناحرات النووية القديمة وغيرها حلت محلها صداقات جديدة وعلاقات تعاون وتفاهم وسلام.

وسيناريوهات العواقب الممكنة لاستخدام الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل مخيفة في الواقع. وكل شهر آب/أغسطس يضع في الصدارة الأحداث المروعة في هيروشيما وناغازاكي التي وقعت قبل ٥٨ عاما. ومهما توسعنا في الخيال لا يمكننا أن نتصور المعاناة البشرية والدمار اللذين يمكن أن تلحقهما الأجهزة النووية الحرارية - وهي أسلحة أقوى بآلاف المرات من أجهزة عام ١٩٤٥ - بالسكان الحضريين. بل إن ذلك الرعب ما زال مستمرا في تهديد حتى الدول والشعوب التي ألزمت أنفسها بآلا تتطلع إلى امتلاك الأسلحة النووية، لكنها لا تتمكن من الحصول على ضمانات بأن تلك الأسلحة لن تستخدم أو تتعرض للتهديد باستخدامها ضدها.

كما أننا نجابه بشكل منتظم بحالات التبصر الصارخة في العواقب الممكنة للعوامل البيولوجية التي تطلق في البيئة، حتى دون قصد وبالرغم من الضوابط. فالناس العاديون في جميع أرجاء العالم يرفضون هذه الصور، كما يعترفهم بطبيعة الحال القلق والخوف من أن تحل بهم تلك المصيبة.

تجتمع اللجنة كل عام لكي تعالج هذه المسائل ذاتها لترزع السلاح، التي يشعر الناس العاديون في جميع أرجاء العالم حيالها بالهم والقلق العميقين. وتحمل المسؤولية بشكل جماعي عن تبديد مخاوفهم، كما أن علينا الواجب في أن نبذل أقصى ما في وسعنا لكي نعالج بشكل واف المسائل المعروضة علينا.

تعددية الأطراف تمثل الإرادة الجماعية لكل البلدان للعمل سويا. وفي ساحة نزع السلاح النووي، يستطيع الذين يختارون النكوث بالتزاماتهم الخاصة بمنع الانتشار أن يقوضوا تعددية الأطراف. ويمكن أن تقوض أيضا على يد الذين يقع على عاتقهم واجب نزع السلاح وإظهار القيادة والتقدم، ولكنهم لا يفعلون ذلك، وكذلك على يد الدول المستمرة في البقاء خارج معاهدة عدم الانتشار.

ويأمل تحالف جدول الأعمال الجديد أن تتمكن اللجنة من رعاية نهج بناء واستشراقي تجاه القضايا الملحة في مجال نزع السلاح.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية):

أود أن أتقدم بتهنئة وفد بلادي إليكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى في الدورة الثامنة والخمسين. وأطمئنكم على دعم وتعاون وفدي الكاملين أثناء إدارتكم أنتم والمكتب لأعمال اللجنة وصولا إلى خاتمة ناجحة.

إن التفجير المفجع لمقر الأمم المتحدة في العراق في ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣ صدم العالم وجلب وجه الإرهاب القبيح إلى أعتاب هذا المبنى هنا. ومن الممكن أن يستخدم الإرهابيون، وقد يفعلون ذلك، أية وسيلة، مهما كانت وحشيته أو فظاعتها، لتحقيق مآربهم. وهذا يبرز شبح الاستخدام المحتمل للأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. ولقد أعادت عشرات التقارير الصحفية البحث في العديد من التهديدات التي انتابتنا في السابق - وهي القنابل القذرة والأسلحة النووية الصغيرة والمختبرات البيولوجية السرية، إلى آخر ذلك - وأظهرت كيف أن من يسعون إلى إحداث الدمار يستطيعون أن يستغلوا بسهولة التكنولوجيات الجديدة وتحرر التجارة والحدود المفتوحة. ولقد أيدت البيانات العلنية الحاجة الملحة إلى منع استعمال هذه الأسلحة.

منذ أن اجتمعنا قبل عام، جذبت مسألة نزع السلاح ومنع الانتشار اهتماما دوليا أكبر بكثير. وخطر

لم يحرز أي تقدم بشأن نزع السلاح النووي الحقيقي. على العكس، يبدو أن الأسلحة النووية قد استعادت جاذبيتها. وتثبت الدول الحائزة للأسلحة النووية بترساناتها، كما أنها تخلق مبررات جديدة لاستخدام هذه الأسلحة، وتفيد التقارير بأنها تستكشف إمكانيات استحداث المزيد من الأنواع الجديدة من الأجهزة. ويعمل مزيد من الدول على محاكاة الدول الحائزة للأسلحة النووية، بينما يعمل الإرهابيون إلى تبرير الحصول عليها. إن مفهوم قيام عصر نووي ثان يسعى إلى إحياء الشرعية المفقودة، يجب أن نعارضه بكل مساعينا.

وأعيت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من جراء انعدام الالتزام من بعض الدول الموقعة على المعاهدة. وإن مؤتمر نزع السلاح، الذي يحول لا بمساهمات أعضائه فحسب، وإنما أيضا مساهمات جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لم ينتج عملا موضوعيا منذ سبع سنوات. وقد منع عجزه، الذي حُجب في تقريره إلى اللجنة، إجراء مفاوضات لإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بالرغم من اتفاق هذه اللجنة على الشروع في المفاوضات، كما منع العمل بشأن المسائل الأخرى ذات الأولوية، من قبيل نزع السلاح النووي، الذي اتفق عليه أيضا.

ولم نعالج التسليح الممكن للفضاء، بالرغم من أن الجميع يسلم بأن هذا هو ميدان المعركة المقبلة وبأن الوقاية خير من العلاج.

ولم تتمكن من معالجة اتفاقية الأسلحة البيولوجية بشكل كاف بتعزيز تنفيذها، بالرغم من أننا بذلنا جماعيا جهودا حثيثة خلال العديد من الأعوام من التفاوض للقيام بذلك.

ولم ننجح بشكل جماعي في التصدي لانتشار القذائف، وخاصة القذائف القادرة على إيصال أسلحة الدمار الشامل.

ونحث جميع الأعضاء على التحلي بسلوك جاد والعمل معا لكي تتمكن من الاتفاق على نحو جماعي على الإجراءات التي ستسهم في تحقيق السلام والأمن الدوليين وتعزيزهما.

إننا نواجه بفرط من مشاريع القرارات. والعديد منها مكررة وتستغرق معظم وقتنا القيّم ولا تضيف شيئا جديدا إلى جدول الأعمال. وقد نجح من أعوام من العقلية البيروقراطية الابتكارية تكاثر القرارات بشأن مواضيع متنوعة. واتفق على أن كل المسائل هامة، لكننا بحاجة إلى ترتيب الأولويات. ونحن بحاجة إلى أن نعود إلى الأساسيات وإلى كفاءة تكريس معظم وقتنا وتداولنا في اللجنة لمناقشة المسائل التي قد تحرك الأمن الدولي إلى الأمام على أساس توافق الآراء بين أنفسنا، أو توفر برنامجا حقيقيا للمناقشة بشأن الإجراءات في المستقبل. والتحدي يكمن في وضع مشاريع قرارات عملية المنحى تنال تأييدنا جميعا، أو توفر برنامجا للعمل في المستقبل - قرارات تنفذ بعد اعتمادها.

إننا نحثكم، سيدي، على التشاور مع المقدمين الرئيسيين لمشاريع القرارات بشأن المسائل المماثلة بغية مناقشة إمكانية إدماجها في مشاريع قرارات موحدة. ونقترح أيضا أن ينظر المقدمون الرئيسيون لمشاريع القرارات التي لا تبرز تغييرات كبيرة خلال السنة في طرح مشاريع قراراتهم كل عامين أو ثلاثة أعوام، أو حسبما هو مناسب. وينبغي أن يكون الهدف السماح لنا بوقت كاف للتركيز على المسائل التي نحتاج إلى معالجتها وإبلاء النظر الموضوعي المتوخى في هذه المسائل.

إن سجل إنجازنا بشأن بعض أكثر المسائل الجوهرية سجل مخزن.

ومن المتوقع أن يرتفع الإنفاق العسكري العالمي إلى ترليون دولار هذا العام، بينما يرزح نصف العالم في الفقر المدقع والحرمان.

الشديد للتأييد الواسع الذي لقيته القرارات في السابق، ونثق بأننا يمكن أن نعول مرة أخرى على الدول الأعضاء والمجتمع المدني للاستمرار في العمل معنا لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

ونشعر بخيبة أمل وأسف عميقين إذ نرى عاما آخر في مؤتمر نزع السلاح ينتهي دون إنجاز أي عمل جوهري. بيد أن التطورات الأخيرة في المؤتمر تبشر بالأمل في أننا قد نحظى بأفضل فرصة حتى الآن للتغلب على الجمود. وفي هذا الصدد، نشيد بالعمل الذي أنجزه فريق السفراء الخمسة وبالمرونة التي أبدتها أعضاء المؤتمر، لا سيما الصين والاتحاد الروسي، بغية الانضمام إلى توافق الآراء بشأن الاقتراح الذي قدمه السفراء الخمسة. وتدعو جنوب أفريقيا جميع الذين ما زالوا ينظرون في هذا الاقتراح أن يدركوا بأن في متناول أيدينا فرصة حقيقية للشروع في إجراء مفاوضات موضوعية. وسنشجع الرئيس الحالي والرئيس المقبل للمؤتمر على حد سواء على أن يتابعا بقوة مشاورتهما على أساس هذا الاقتراح لكي تتوفر للمؤتمر قاعدة لبدء العمل الموضوعي في بداية دورته لعام ٢٠٠٤.

وفي مجال الأسلحة البيولوجية، ما زالت جنوب أفريقيا تشعر بخيبة الأمل إذ لم تتمكن الدول الأطراف من اختتام عملها بشأن تعزيز تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونبقى مقتنعين بأن أخطار الأسلحة البيولوجية والتهديدات المتزايدة ستعيدنا إلى الفهم المشترك بأن التدابير القانونية التي تم التفاوض بشأنها في سياق الاتفاقية تتجاوز إلى حد بعيد أية تسويات خاصة بحالات منفردة أو تسويات غير ملزمة. وبينما يظل الإسهام الموضوعي في السلم والأمن الدوليين الذي يقدمه العمل الجديد المضطلع به وفقا للقرار المتفق عليه في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة الأسلحة البيولوجية، محل تساؤل، فإننا نشعر بالارتياح لأن العملية تعبر عن التزام بالنهج المتعدد الأطراف.

وهذه قلة من أكثر المسائل المحيرة التي ينبغي أن نسعى بشكل جماعي إلى اتخاذ إجراءات بشأنها.

لقد وصلنا الآن إلى منتصف الفترة بين المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥. وقد اختتمنا دورتين للجنة التحضيرية، حيث حدد موجز قدمه الرئيس النتائج. وتداولنا بشأن العديد من المسائل الهامة في الدورتين الأوليين، ووفقا للقرار بتحسين فعالية عملية الاستعراض المعززة لمعاهدة عدم الانتشار، سنبذل، في الدورة الثالثة، وإذا اقتضى الأمر في دورة رابعة، مع أخذ مداولات ونتائج الدورات السابقة في الحسبان، كل جهد لإعداد تقرير يتوافق الآراء يتضمن توصيات إلى المؤتمر الاستعراضي. وستكون الدول الأطراف مطالبة ببذل جهد متضافر لإعداد توصيات موضوعية وفقا للالتزامات التي وافقنا عليها جميعا في عام ٢٠٠٠.

وستقدم جنوب أفريقيا، مع شركائها في تحالف جدول الأعمال الجديد، مشروع قرارين معنونين "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى وضع برنامج جديد" و "تخفيض الأسلحة النووية غير الاستراتيجية". ولئن كانت لغة الدياحة في مشروع القرار بشأن "تخفيض الأسلحة النووية غير الاستراتيجية" مماثلة على نحو كبير للغة المستخدمة في مشروع القرار المعنون "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى وضع برنامج جديد"، فإن مشروع القرار المنفصل يقدم لتعزيز رأينا بأنه ينبغي إعطاء أولوية أعلى للمزيد من تخفيض الأسلحة النووية غير الاستراتيجية بوصفه خطوة هامة صوب القضاء على الأسلحة النووية، كما ينبغي القيام به بطريقة شاملة. وكما أوضح ممثل البرازيل، فإن مشروع القرارين هذين يبينان أيضا على القرارات السابقة وبأخذان في الحسبان التطورات التي حدثت في العام الماضي. ونود أن نعرب عن امتناننا

خلفية هذا التقييم المعقول، ستقدم جنوب أفريقيا وكولومبيا واليابان مرة أخرى مشروع قرار بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه. وسيقر مشروع القرار، إذا اعتمد، بنتيجة المؤتمر الأول الذي يعقد مرة كل سنتين، وسيعمل بتوصيات فريق الخبراء الحكوميين، وسيحدد موعد ومكان المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٦ وسيُرشد العمل الإضافي بشأن مسألة السمسرة المهمة. ومن خلال المقررات المقترحة في مشروع القرار سنكشف جهودنا الجماعية، تحت رعاية الأمم المتحدة، لمنع آفة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة ومكافحتها والقضاء عليها.

وتهنى جنوب أفريقيا تايلند على استضافتها الناجحة للاجتماع الخامس للدول الأطراف في معاهدة حظر الألغام. لقد وضعت نتيجة الاجتماع الذي عقد في بانكوك أساساً صلباً لجهودنا المتواصلة لتخليص العالم من الألغام المضادة للأفراد وللإعداد للمؤتمر الاستعراضي المهم للمعاهدة. وتضمن جنوب أفريقيا عالياً العرض السخي والملائم من حكومة كينيا باستضافة هذا المؤتمر الاستعراضي في نيروبي، وهو عرض قبله اجتماع الدول الأطراف في بانكوك. وترحب جنوب أفريقيا بترشيح السفير النمساوي وولفغانغ بيترتيتش رئيساً للمؤتمر الاستعراضي الأول وتؤكد له كامل دعمها وتعاونها في تنفيذ المهمة الصعبة التي تنتظره.

وقد أطلقت في أفريقيا مبادرات سلام كبيرة لتسوية حالات الصراع. وكانت وطأة استعمال الألغام المضادة للأفراد مدمرة على المجتمعات المعنية حتى في فترات ما بعد تسوية الصراع. وتاريخنا في استعمال الألغام المضادة يبعث على الحزن، إذ يسقط الأبرياء من النساء والأطفال ومدنيين آخرين ضحايا لهذه الأسلحة، حتى حينما يحاولون إعادة تأسيس حياتهم. ويحدث ذلك كما لو كان هؤلاء الأبرياء

وترحب جنوب أفريقيا بنتيجة المؤتمر الاستعراضي الأول لمعاهدة الأسلحة البيولوجية وبالالتزام العالي المستوى الذي ظهر في اعتماد الدول الأطراف للإعلان السياسي. وتنطلق إلى اجتماع الدول الأطراف في وقت لاحق من هذا الشهر ووضع خطة عمل بشأن تدابير التنفيذ الوطني، مثلما اتفق عليه في إطار البند ٧ (ج) (٥) من جدول الأعمال. وستعمل جنوب أفريقيا بحماس مع جميع الوفود لتكفل أن تحدد خطة العمل المشاكل والقيود التي تواجهها بعض الدول الأطراف وأن توفر الدعم التقني والمساعدة الضرورية لكي تفي بأحكام المادة السابعة من المعاهدة.

إن الاحتمال الناجح للمؤتمر الاستعراضي الأول الذي يعقد كل سنتين للدول الأطراف للنظر في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه دليل على التزام الدول ومجتمع المنظمات غير الحكومية بتنفيذ وتسهيل تنفيذ برنامج العمل لعام ٢٠٠١. وتشيد جنوب أفريقيا برئاسة اجتماع السنتين الأول، السفارة إنغوتشي من اليابان، على تفانيها وقيادتها اللذين أسهما بقدر كبير في نجاح الاجتماع. وترحب جنوب أفريقيا بتقرير فريق الخبراء الحكوميين (A/58/138) المعني بتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعتقد أنه ينبغي للجمعية العامة أن تعمل بتوصيات الفريق وتبدأ في مفاوضات بشأن صك دولي يمكن الدول من أن تحدد وتتعبق، في الوقت الملائم وعلى نحو يمكن الاعتماد عليه، الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتقر جنوب أفريقيا بالدور الحيوي الذي أداه رئيس فريق الخبراء الحكوميين، السفير راكش سود من الهند، في توجيه الفريق نحو اعتماد التقرير بتوافق الآراء.

لقد أبدت شبكة العمل الدولي المعنية بالأسلحة الصغيرة مؤخرًا تعليقاً بأن التقدم المحرز صوب تنفيذ برنامج العمل لا يمكن وصفه بأحسن من تقدم إيجابي متواضع. وإزاء

تندرج نظم الدفاع الجوي المحمولة في الفئة الخامسة، “القذائف والقاذفات”. وتؤيد جنوب أفريقيا بقوة تطوير السجل وتأمل اعتماد توصيات الفريق بتوافق الآراء.

لقد حاولنا أثناء السنوات القليلة الماضية، في كل من اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح، معالجة عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح. ويعبر تركيز الأغلبية العظمى للدول على هذا الأمر عن الأهمية التي توليها لهذه المسألة. ومما يبعث على الإحباط فشل الفريق العامل المفتوح باب العضوية حتى الآن في الاتفاق على أهداف وجدول أعمال الدورة الاستثنائية. وقد تغير سيناريو نزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة بكامله تغييراً مذهباً منذ توافق آراء عام ١٩٧٦ في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح. ويتعين استعراض هذه التغيرات ومراعاتها بالإضافة إلى استعراض آلية نزع السلاح، التي أصبحت قديمة وبحاجة ماسة إلى تغيير شامل. وتأمل جنوب أفريقيا أن تتمكن الدول الأعضاء ببذل جهود إضافية، من تضيق الخلافات والمضي قدماً بشأن المسائل المتعلقة مما يمكننا من عقد الدورة الاستثنائية الرابعة.

وتظل جنوب أفريقيا ملتزمة بعمل هذه اللجنة وجميع المحافل الأخرى لترع السلاح ومنع الانتشار من أجل تحقيق القضاء الشامل على أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها، وتخفيض أعداد الأسلحة التقليدية إلى الحد الأدنى المطلوب لأغراض الدفاع عن النفس. وبينما يبعث الافتقار إلى التقدم في نزع السلاح على الإحباط والقلق الشديد، تواصل جنوب أفريقيا الإقرار بالأهمية الحيوية للمسائل التي تتناولها من أجل السلم والأمن الدوليين - لا في عصرنا فحسب، ولكن أيضاً لأجيال مقبلة. ولذلك تظل جنوب أفريقيا مصممة على مواصلة العمل، إما منفردة أو بالتعاون

يجربون على مواجهة حرب ثانية ضد الألغام المضادة للأفراد، حتى بعد تسوية الصراع نفسه.

وسيُعقد المؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠٠٤ في موعد يتوافق مع الذكرى السابعة للتوقيع على هذه الاتفاقية العالمية ضد الألغام المضادة للأفراد. ويوفر هذا لنا فرصة ممتازة لا للتقييم الحيوي لإنجازاتنا فحسب، ولكن أيضاً لتكثيف جهودنا الهادفة إلى تعبئة الموارد من أجل إزالة الألغام من المناطق المزروعة فيها ومساعدة من سقطوا ضحية لهذا السلاح الفتاك. وبذلك نضع جدول أعمال من شأنه أن يقودنا بسرعة إلى عالم خال من الألغام المضادة للأفراد.

وقد تتوجت قرارات المؤتمر الاستعراضي الثاني للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، التي وضعت برنامجاً مكثفاً للعمل ينفذه فريق الخبراء الحكوميين، في مشروع اقتراح لصك ملزم قانوناً بشأن المخلفات المتفجرة للحرب. وتشعر جنوب أفريقيا بالإحباط لأنه لم يتسن التوصل عن طريق التفاوض إلى صك أقوى لا سيما فيما يتعلق بمساعدة الضحايا. ومع ذلك، نعتقد بأنه ينبغي صقل مشروع الصك في الدورة النهائية لفريق الخبراء الحكوميين وينبغي لاجتماع الدول الأطراف اعتماده بوصفه بروتوكولاً إضافياً للاتفاقية.

وقد لاحظ وفد بلادي التقرير التوافقي لعام ٢٠٠٣ (A/58/274) لفريق الخبراء الحكوميين، الذي اجتمع في نيويورك هذا العام، بشأن مواصلة تشغيل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وزيادة تطويره. وقد كانت توصياته الأكثر أهمية، من منظور تطوير السجل، أن تعدل فئتان من الفئات السبع للأسلحة التقليدية التي يغطيها السجل: تخفيض الحد الأدنى من الإبلاغ عن نظم المدفعية ذات العيار الكبير من ١٠٠ ملمتر إلى ٧٥ ملمترا لكي

بعداً جديداً لترع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة. وتمثل إمكانية حصول مجموعات إرهابية على أسلحة الدمار الشامل خطراً حقيقياً لا يجوز تجاهله أو التهوين منه.

ثالثاً، لا بد للدول الأعضاء بوصفها عناصر مسؤولة في المجتمع الدولي أن تضع جانباً الوضع القائم في المناقشات بشأن هذا الموضوع وأن تعتمد نهجاً عملياً يمكن أن يستجيب للتحديات الجديدة. ويجب علينا أن نشدد نظم التفطيش وأن نسعى إلى نزع سلاح يمكن التحقق منه.

رابعاً، ينبغي ألا تفضي مناقشة المنهجيات إلى تثبيت الوضع القائم، كما جرى في المناقشات بشأن الدعوة إلى عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح.

خامساً، يتطلب الواقع الدولي الجديد عملاً جماعياً فعالاً للتركيز على مشاكل يعينها. وتحقيقاً لذلك، لا بد من الاحترام الصارم للصكوك الملزمة قانوناً وتعزيز ما هو قائم منها بغية تحقيق الأمن الدولي. ولا يساورنا شك في أن إنفاذ القانون والشفافية هما أساس الديمقراطية وركيزتها على الصعيد العالمي.

في الختام، ندعو كل الوفود إلى توحيد الجهود ومواجهة التحدي الذي ينتظرنا. إن الواقع الحالي يتطلب منا أن نطرح الكلام جانباً، ونعمل بمزيد من التصميم أكثر من أي وقت مضى حتى نفهم الاحتياجات الأمنية لبعضنا البعض ونحقق السلام الذي نتوق إليه.

السيد القسوس (الأردن) (تكلم بالانكليزية): في البداية أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى في الدورة الثامنة والخمسين، متمنياً لكم كل التوفيق في الاضطلاع بالمهمة التي أنيطت بكم. ونحن على ثقة تامة بقدرتكم على الاضطلاع بمسؤولياتكم.

مع بلدان أخرى لها نفس التفكير، من أجل تحقيق أهدافنا الجماعية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أرجو من المتكلمين مرة أخرى أن يقصروا بياناتهم على ١٠ دقائق بالنسبة للذين يتكلمون بصفتهم الوطنية وعلى ١٥ دقيقة بالنسبة للذين يتكلمون بالنيابة عن عدة وفود أو مجموعات إقليمية.

السيد كبغلي (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أستهل بياني بتهنئتك، سيدي، بالنيابة عن وفد الأرجنتين، على انتخابكم رئيساً لهذه اللجنة. ونهني أيضاً الأعضاء الآخرين في هيئة المكتب. ويمكنكم أن تعتمدوا على تعاون وفدي التام.

وأغتنم هذه الفرصة أيضاً للترحيب بوكيل الأمين العام الجديد، السفير آبي، متمنياً له كل التوفيق.

إننا نؤيد تماماً البيانين اللذين سيدلي بهما خلال المناقشة الموضوعية ممثل بيرو، نيابة عن مجموعة ريو، وممثل أوروغواي، نيابة عن السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية والدول المنتسبة إليها. وإننا إذ نأخذ ذلك في الاعتبار، إلى جانب الافتقار إلى التقدم المضموني في مجال نزع السلاح والأمن الدولي، سنتوخى الإيجاز الشديد ونكتفي بالملاحظات التالية:

أولاً، نشاطر قلق عدد من الوفود إزاء حالة الشلل التي أصابت ما يسمى بآلية نزع السلاح - أي مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح واللجنة الأولى للجمعية العامة. والحوار الصريح هو السبيل الوحيد للتوصل إلى الإرادة السياسية اللازمة لأي إصلاح لمواءمة هذه المؤسسات مع الواقع الجديد.

ثانياً، ليس هناك شك في أن التحدي الذي يمثلته الإرهاب كتهديد جديد وحقيقي على المسرح الدولي، يعطي

ومكافحته والقضاء عليه، الذي عقد في نيويورك في الفترة من ٧ إلى ١١ تموز/يوليه، قد اعتمد تقريره بالإجماع.

والأردن يؤيد استمرار كل الجهود الدولية والإقليمية لتعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وتحث على اعتماد تدابير وإجراءات لمنع تداول الأسلحة المحظورة والتخلص منها، والتركيز على جهود التنمية الاقتصادية وتعزيز السلام تحت رعاية الأمم المتحدة. ويؤكد الأردن أن الإرادة السياسية والالتزام الصادق من جانب جميع الأطراف المعنية ضروريان لتحقيق السلام والاستقرار في العالم وضمان أن يكون السلام دائماً وشاملاً.

انعدام الاستقرار الناجم عن الصراعات في منطقة الشرق الأوسط يتطلب تعاوناً مكثفاً واعتماد إجراءات إقليمية ودولية شفافة وشاملة بين دول المنطقة كافة. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الجمعية العامة درجت خلال العقد الماضي على دعوة جميع دول الشرق الأوسط التي لم تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وخاصة الدولة الوحيدة في المنطقة التي تتمتع بقدرات أسلحة نووية، إلى الانضمام إلى هذه المعاهدة دون إبطاء ووضع جميع مرافقها النووية تحت الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة النووية. إن جميع دول الشرق الأوسط أصبحت أطرافاً في معاهدة عدم الانتشار الآن، فيما عدا إسرائيل.

وفي العقود الأخيرة، انتهج الأردن سياسات واضحة حددت موقفه بالنسبة لترع السلاح، مؤكداً بذلك دعمه لجميع المبادرات والجهود التي تبذل في هذا الميدان في مختلف المحافل الوطنية والإقليمية والدولية. ويعتبر الأردن مسألة نزع السلاح مسألة لا يمكن تناولها كمسألة منفصلة أو من جانب فرادى الدول؛ فخطورة الحالة ستتزايد ما لم تعالج من خلال جهود إقليمية ودولية فعالة لتحقيق نزع السلاح وتعزيز مفهوم تعددية الأطراف.

أود أيضاً أن أشكر ممثل أوغندا الدائم على جهوده كرئيس للجنة الأولى إبان الدورة السابعة والخمسين.

إن الفجوة الآخذة في الاتساع بين الأغنياء والفقراء في مختلف أنحاء العالم ما فتئت تغذي أوجه الإجحاف. وبينما أنفق العالم ٨٣٩ بليون دولار في عام ٢٠٠١ على الدفاع، يكافح الملايين في شتى أنحاء العالم من أجل البقاء تحت خط الفقر. واستمرار هذه الظروف سيغذي الصراعات في مختلف أنحاء العالم حتماً.

الأسلحة الصغيرة هي الأسلحة المختارة للمقاتلين اليوم، نظراً لسهولة استخدامها وتوفرها. وقد أسهم توفر كميات لا حصر لها من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في مناطق التوتر الشديد في استمرار العديد من الحروب الأهلية وأدى إلى وفاة أعداد لا حصر لها من الضحايا، معظمهم من المدنيين. فضلاً عن ذلك، ساعدت الأسلحة الصغيرة على تغذية ٤٦ من أكبر الصراعات التسعة والأربعين في العقد الماضي، وفي عام ٢٠٠١، قُدِّر أن هذه الأسلحة مسؤولة عن ١٠٠٠ قتيل يومياً، أكثر من ٨٠ في المائة منهم من النساء والأطفال. كما أن الحكومات أو قوات الجيش أو الشرطة لا تستخدم إلا ١٨ مليون قطعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من مجموع ٥٥٠ مليون قطعة يتم تداولها اليوم. ويستأثر الاتجار غير المشروع بنسبة تبلغ نحو ٢٠ في المائة من إجمالي الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ويدر أكثر من بليون دولار سنوياً. ولذا، فقد شدد بلدي في العديد من المناسبات على أهمية كل من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه واجتماع السنيتين الأول الذي حقق تقدماً كبيراً. ونرحب بحقيقة أن الاجتماع الأول من الاجتماعات التي تعقد كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه

كل المنشآت النووية في المنطقة تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وتعزيز التعاون في ميدان الاستخبارات وتدابير بناء الثقة بين دول منطقة الشرق الأوسط والدول المصدرة للأسلحة في العالم؛ والامتناع عن اتخاذ أي إجراء ينطوي على انتهاكات للمعاهدات أو الاتفاقيات أو لسيادة الدول.

وما برحت الجمعية العامة منذ عام ١٩٧٤ تطالب بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وقد اعتمد القرار ذو الصلة منذ عام ١٩٨٠ بتوافق الآراء. وعلاوة على ذلك، طلب مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فضلاً عن مؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض نفس المعاهدة، في قراريهما بشأن الشرق الأوسط، إلى جميع الدول في المنطقة أن

“تتخذ تدابير عملية في المحافل المناسبة تستهدف إحراز تقدم نحو جملة أمور منها إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، والأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ونظم إيصالها، يمكن التحقق منها على نحو فعال، والامتناع عن اتخاذ أي تدابير تحول دون تحقيق هذا الهدف”.

وطلبت الفقرة ٦ من القرار إلى جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تبذل قصارى جهدها لكفالة تحقيق ذلك الهدف. ولسوء الطالع، لم يظهر أي دليل، بعد ما يزيد على ثماني سنوات على مؤتمر عام ١٩٩٥ التاريخي لاستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبعد ما يزيد على ثلاث سنوات من مؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض المعاهدة نفسها، على أن آثار هذه الجهود قد أصبحت ملموسة في المنطقة.

وفي مجال تعزيز تعددية الأطراف في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار، صدق الأردن على جميع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتصلة بأسلحة الدمار الشامل، وأهمها: معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة؛ واتفاقية الأسلحة الكيميائية؛ والبروتوكول الاختياري للوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ واتفاقية أوتاوا بشأن حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وفضلاً عن ذلك، يدعم الأردن جميع المبادرات الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وفي هذا الصدد، يبذل الأردن جهوداً دؤوبة لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل عن طريق اشتراكه الفعال في اللجنة التقنية التي أيدتها وزراء الخارجية العرب في دورتهم ١٠١ لإعداد مشروع لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. وما تصديق الأردن على الاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل ودوره النشط والإيجابي في المنظمات المنشأة لذلك الغرض إلا دليل واضح على اهتمام الأردن بالصكوك الدولية لتعزيز الأمن والسلم والاستقرار في كل أنحاء العالم والتزامه بها.

ويمكن تلخيص موقف الأردن فيما يتعلق ببلوغ ذلك الهدف فيما يلي. ينطوي هذا الموقف على: تشجيع إزالة الخطر النووي من منطقة الشرق الأوسط والالتزام بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وجعل المنطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل؛ واقتراح تدابير عملية لتخفيف حدة التوتر وبناء الثقة والتحكم في سباق التسلح في المنطقة بجميع أشكاله، تحت إشراف الأمم المتحدة؛ وانضمام جميع دول المنطقة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ووضع

الإنتاج الوطني وأسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية. ولهذا نُحث فريق الخبراء الحكوميين على تناول هذه المسألة.

أخيراً، اسمحوا لي أن أقتبس من بيان أدلى به الكرسي الرسولي في عام ١٩٧٦ هنا في الأمم المتحدة:

“إن سباق التسلح يمكن أن يقتل حتى وإن لم تُستخدم الأسلحة ذاتها قط ... فالأسلحة بتكلفتها فحسب تقتل الفقراء بتجويعهم”.

السيد فيسلر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، أهنيكم باسم وفدي على انتخابكم وأتمنى لكم كل النجاح في مهمتكم الصعبة. ولا شك أن تجربة بلدكم الطويلة والتزامه الهام، وتجربتك والتزامكم أنتم شخصياً، في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح ستكون مصدراً مهماً في كفاءة نجاح أعمالنا. ويمكنكم أن تعتمدوا على كامل تعاون وفدي معكم في جميع الأوقات.

ويسرني أيضاً عظيم السرور أن أرى هنا السيد آبي، وكيل الأمين العام الجديد، وأود أن أشكره مسبقاً على الدعم الذي سيقدمه وزملاؤه لنا في أعمالنا.

لقد تغيرت بيئة السلم والأمن الدولية تغيراً كبيراً في السنوات الأخيرة. ولا تؤكد حالة العراق بصفة خاصة أهمية المؤسسات والصكوك المتعددة الأطراف لصيانة السلم والأمن الدوليين فحسب، وإنما تكشف أيضاً عن قيود تلك المؤسسات والصكوك. ونحن مضطرون نتيجة لذلك إلى أن نفكر في إمكانية تنقيح هذه الآليات أو إكمالها بصكوك أخرى قادرة على أن تأخذ في الحسبان تحديات جديدة كتلك الناشئة عن الإرهاب الدولي.

وما زالت المؤسسات والصكوك المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار حيوية الأهمية لكفالة أمننا. ولكي تقوم هذه المؤسسات والآليات

أما فيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فيشجعنا أنها وقعت حتى الآن ١٠٩ دول، وصدقت عليها ١٠٦ دول، وأودعت ٣٢ دولة صكوك تصديقها. ونشارك الدول الأعضاء الأخرى في مطالبة جميع البلدان التي لم توقع وتصدق بعد على المعاهدة أن تفعل ذلك، وبخاصة الدول الـ ٤٤ التي يلزم تصديقها لنفاذ المعاهدة.

وينبغي أن تكون معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية الخطوة المنطقية التالية في نزع السلاح النووي، لأن من الأهمية بمكان منع وقوع المواد الانشطارية والفضلات النووية في أيدي الإرهابيين أو غيرهم من المجرمين. ولهذا يتعين على مؤتمر نزع السلاح الاتفاق على برنامج العمل بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية والبدء في مفاوضات بناءة بشأن تلك المعاهدة ضمن أمور أخرى.

وقد صدقت الأردن على اتفاقية أوتساوا للألغام الأرضية المضادة للأفراد، وقامت هذا العام بتدمير كامل مخزونها. وتؤكد هذه الخطوة من جديد التزامنا بالمساعدة في القضاء على هذا السلاح اللاإنساني المفرط الضرر والعشوائي الأثر، ولا سيما على الأطفال وغيرهم من المدنيين الأبرياء. وما فتئت جلالة الملكة نور ملكة الأردن، بصفتها راعية شبكة الباقيين على قيد الحياة من الألغام البرية، تقود الحملة العالمية لتخليص العالم من الألغام البرية المضادة للأفراد وتسهم في هذه الحملة.

والأردن من أشد المؤيدين لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، الذي ننظر إليه على أنه آلية لا غنى عنها لتحقيق الشفافية في التسلح وتؤدي إلى بناء الثقة، لا سيما في المناطق المعرضة للصراع مثل الشرق الأوسط. ولكننا مع ذلك نرى أن السجل لن يصبح فعالاً إلا إذا وسع نطاقه في المستقبل ليشمل المقتنيات والمشتريات العسكرية عن طريق

لِلطاقة الذرية بغية القيام على نحو تام لا رجعة فيه بتفكيك برنامجها النووي العسكري. وتؤيد سويسرا كذلك العملية الدبلوماسية الحالية، كما أنها على استعداد للمساهمة فيها.

وتشير الشكوك الأخيرة حول السياسة النووية الإيرانية قلق بلدي. وينبغي لإيران، من أجل استعادة ثقة المجتمع الدولي وطمأنته بشأن الطبيعة السلمية والمدنية المحضة لبرنامجها النووي، أن تقوم دون شرط ودون إبطاء بتوقيع وتنفيذ بروتوكول إضافي لاتفاق الضمانات الخاص بها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وإلى أن يتسنى وضع هذا البروتوكول في صيغته النهائية، تطلب سويسرا إلى إيران أن تُبدي حسن إرادتها بالتعاون على نحو أسرع وبكفالة الشفافية الكاملة.

إن تعزيز مؤسسات وصكوك نزع السلاح المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، مع الاحترام الكامل لتنفيذها، هو أيضاً أفضل وسيلة لمنع المنظمات الإرهابية من الوصول إلى هذه الأسلحة. علاوة على ذلك، توجد حاجة واضحة إلى تنفيذ تدابير فعالة، على الصعيد الوطني، لحماية المنشآت والمواد النووية والكيميائية والبيولوجية بغية منع وصول المنظمات الإرهابية إليها.

وفي موضوع نزع السلاح النووي، لا غنى أيضاً عن التزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية. ويساور بلادي قلق بالغ إزاء الافتقار إلى التقدم في هذا المجال على الصعيد المتعدد الأطراف، ومواصلة الأبحاث لتطوير أسلحة نووية جديدة، وظهور مذاهب عسكرية جديدة. ومن المخيب للآمال أنه لم يحدث في هذا المجال سوى تطور إيجابي واحد في السنوات الأخيرة - وهو التصديق على معاهدة موسكو بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن خفض عدد الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية. وتلك المعاهدة موضع ترحيب كبير. ولكن الحاجة تقتضي أن تشمل جهود الدول

بذلك، يلزم تعزيزها ويلزم أن تُصبح عالمية بحق. إلا أن هذا لم يحدث بعد فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل. ويُزيد من تفاقم هذا القصور أن دولاً معينة ليست أطرافاً في تلك الصكوك ما زالت تطور هذه الأسلحة.

وفي هذا الصدد، يطلب بلدي إلى جميع الدول التي لم تُصدق بعد على الاتفاقات التالية أن تفعل ذلك بأسرع ما يمكن وهي: معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ واتفاقية الأسلحة البيولوجية؛ واتفاقية الأسلحة الكيميائية؛ ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونطالب أيضاً بالدعم النشط للمؤسسات المقابلة وهي: الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. أما فيما يتعلق بوسائل إيصال أسلحة الدمار الشامل، فتدعو سويسرا جميع البلدان التي لم تنضم بعد إلى مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمكافحة انتشار القذائف التسيارية إلى أن تفعل ذلك. ولما كانت تلك المدونة لا توفر إلا حلاً جزئياً لمشكلة نظم الإيصال وانتشارها، فيتعين إكمالها باتفاق مُلزم قانوناً.

لقد برهنت الأشهر الأخيرة على نحو واسع على أن الإخلال بالالتزامات والتعهدات بشأن أسلحة الدمار الشامل يهدد بشدة بتعريض السلم والأمن الدوليين للخطر.

ولقد شجبت سويسرا إعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنها ستسحب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتحثها على إلغاء ذلك القرار والعودة إلى المعاهدة. وريثما يتم ذلك، نطلب إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تستأنف فوراً التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن توفر الشفافية الكاملة امتثالاً للالتزامات الواردة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، تحث سويسرا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن تتعاون تعاوناً وثيقاً مع الوكالة الدولية

٢٠٠٢، تمول مشروعا لمنظمة الصحة العالمية معنيا بالأمراض المعدية التي ليست طبيعية المصدر. ولقد ثبت نجاح ذلك المشروع، الذي يهدف أيضا إلى مكافحة الإرهاب البيولوجي، ويبدو أن الوقت مناسب لدعوة الدول الأخرى المهتمة إلى المشاركة فيه.

كما أود أن أذكر المؤتمر الاستعراضي الأول لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، الذي عُقد في لاهاي هذا العام. وبلدي راض عن التقدم الذي أحرز منذ بدء نفاذ الاتفاقية. ولكن الوقت قد حان للتصدي للعقبات الأخيرة، مثل المستوى غير الكافي للتنفيذ الدولي لهذا الصك، والذي أعاق تحقيق عالميتها، وقلة تبادل المعلومات عن عمليات التفتيش الموقعي. وبالنسبة لتدمير الأسلحة، ستسهم بلادي بمبالغ كبيرة لتمويل برامج تدمير الأسلحة الكيميائية في الاتحاد الروسي.

وفي إطار اتفاقية عام ١٩٨٠ لحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، تولى بلادي أهمية كبيرة للمفاوضات بشأن المخلفات الحربية المتفجرة، وتأمل أن يمكن التوصل إلى اتفاق بشأن صك هام وملزم قانونيا.

وتأمل سويسرا أيضا أن تصبح جميع الدول الأطراف مستعدة لقبول ترتيبات تنظم الذخائر الثانوية، حتى يمكن عن طريق تدابير تقنية، تخفيض الخطر الذي تشكله الذخائر الثانوية غير المنفجرة. ومما لا شك فيه أن من شأن هذا الحل أن يؤثر إيجابيا على الحالة الإنسانية في المناطق المتضررة من استعمال تلك الذخائر. وبالمثل، تأمل سويسرا أن تتمكن أيضا من إيجاد حل للألغام غير تلك المضادة للأفراد يعالج الشواغل الإنسانية.

وبالنسبة لاتفاقية حظر الألغام، أسعد سويسرا نجاح المؤتمر الخامس للدول الأطراف، الذي عُقد في بانكوك. ولقد نوه المؤتمر بأنه أحرز تقدم كبير منذ بدء نفاذ الاتفاقية، وأنها

الحائزة للأسلحة النووية جميع عناصر ترساناتها النووية، بما في ذلك خفض أو حتى إزالة كل أسلحتها الميدانية. وتحبذ بلادي التوصل إلى اتفاق عالمي متعدد الأطراف لحظر هذه الأسلحة تماما.

وتولى سويسرا أيضا أهمية كبيرة لتنفيذ برنامج العمل والخطوات العملية الـ ١٣ التي أقرت في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠. والعنصر الهام في برنامج العمل هو التفاوض في مؤتمر نزع السلاح في جنيف - منتدى نزع السلاح التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد - على معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية وإبرامها. ولسوء الطالع، فإن فرص نجاح مثل هذه المفاوضات غير مشجعة. والواقع أن مؤتمر نزع السلاح فشل، للعام الخامس على التوالي في اعتماد برنامج عمل، رغم الجهود الجديرة بالثناء لخمسة سفراء يمثلون مجموعات إقليمية مختلفة. وتؤيد بلادي مقترحاتهم وتدعو جميع الدول الأعضاء في المؤتمر إلى اعتمادها كبرنامج للعمل حتى يتسنى أخيرا بدء المفاوضات.

وتشكل الأسلحة البيولوجية أيضا تهديدا حقيقيا خطيرا. وإن التكنولوجيا البيولوجية تتطور بسرعة في الميادين المدنية والعسكرية على حد سواء، ونتيجة لذلك أصبحت مخاطر إساءة استعمالها أشد من أي وقت مضى. ورغم أن جهودنا للتفاوض على صك لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية لم تثمر بعد، فإن سويسرا واثقة بأن عملية المتابعة التي نشأت من المؤتمر الاستعراضي الأخير ستتمكننا من تحسين التقييد بالاتفاقية على الصعيدين الوطني والدولي. وترحب بلادي أيضا باقتراح لجنة الصليب الأحمر الدولية توجيه نداء دولي على المستوى الوزاري ضد إساءة استعمال التكنولوجيا البيولوجية. وهذه المبادرة ينبغي أن تستند إلى القانون الإنساني وأن تكمل العملية الحالية لمتابعة نتائج اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وما فتئت سويسرا منذ عام

وإكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبنما، وبوليفيا، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وشيلي، وغواتيمالا، وغيانا، وفنزويلا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، ونيكاراغوا، وهندوراس.

أولاً، أهنتكم، سيدي، على انتخابكم لإدارة أعمال اللجنة الأولى. وستعمل كل الدول الأعضاء في مجموعة ريو معكم بغية إنهاء أعمال دورتنا بنجاح. كما نهنئ الأعضاء الآخرين في المكتب ونعدهم بالتعاون معهم.

ولا شك أن موضوع نزع السلاح يمر بأوقات عسيرة كما أن الصورة قائمة. وبالإضافة إلى المشاكل التقليدية، نشأت مشاكل أخرى تؤدي إلى المزيد من تعقيد جدول أعمالنا.

بعد سبعة أعوام من التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ما زالت المعاهدة لم تحظ بالعدد الضروري من التوقيعات لكي تدخل حيز النفاذ. كما أن انعدام العمل في مؤتمر السلاح أمر يدعو إلى الأسف. وفي الأعوام الأخيرة لم يتمكن المؤتمر حتى من التوصل إلى اتفاق واحد بشأن برنامج عمله، لا سيما بشأن نزع السلاح النووي. ومؤتمر نزع السلاح هو المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لترع السلاح، ولا يجري استخدامه على الإطلاق.

وبعد ثلاثة أعوام من المداولات، لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء في هيئة نزع السلاح. كما لم يتسن التوصل إلى اتفاق بشأن أهداف وجدول أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح.

وفي مؤتمر القمة الأخير لرؤساء دول وحكومات مجموعة ريو، الذي عقد في كوسكو، بيرو، في أيار/مايو الماضي، أعلن رؤسائنا أن من الجوهرية تعزيز قدرات المجموعة على اتخاذ مبادرات دعماً للنظام المتعدد الأطراف

أعطت زحماً جديداً للجهود المبذولة لتحقيق عالميتها، خاصة في آسيا. وتطالب سويسرا جميع البلدان التي لم تصدق بعد على الاتفاقية بأن تفعل ذلك بلا تأخير.

إن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هي الأسلحة التقليدية التي تسبب أكبر عدد من الخسائر البشرية. ونتائج استعمالها المفرط مدمرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار السياسي. وإذا أردنا ضمان الاستقرار وتعزيز الأمن البشري، فيجب أن نلتزم بكل صدق بوضع صكوك فعالة لتنظيم الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بلا ضابط، مما يسهم في تنفيذ برنامج عمل ٢٠٠١، الذي حقق نجاح الاجتماع الأول المعني به، والذي تعقده الدول كل سنتين، النجاح في نيويورك في تموز/يوليه. وعملت سويسرا بصفة خاصة إلى جانب فرنسا لإعداد مشروع صك دولي من أجل تعقب ودفع هذه الأسلحة. ونأمل أن تتمكن أثناء الدورة الحالية من الشروع في عملية التفاوض على صك دولي لتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وفقاً لنتائج فريق الخبراء الحكوميين الذين عينهم الأمين العام. وإذا تم الشروع في هذه العملية فستكون سويسرا مستعدة لرئاسة الفريق العامل المنشأ نتيجة لذلك.

وبلدي مستعد للمشاركة في المداولات بشأن الاستخدام الأفضل لمؤسسات نزع السلاح ومنع الانتشار المتعددة الأطراف، وإجراء التحسينات عليها، مثل اللجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح. وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرتكم، سيدي، بصفتكم رئيساً للجنة الأولى، بعقد جلسة مكرسة لهذه المسألة. كما نرحب بالمبادرات والمقترحات التي طرحها من قبل عدد من الدول الأخرى بشأن هذا الموضوع. وننتقل إلى المشاركة النشطة في المناقشات وإسهامنا فيها.

السيد دي ريفيرو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): إنني

أتكلم باسم الدول الأعضاء في مجموعة ريو: الأرجنتين،

وتعرب مجموعة ريو أيضا عن قلقها حيال التطوير الممكن لأسلحة نووية جديدة ولمذاهب أمنية تعتزم استخدام تلك الأسلحة. وبالتالي فإننا نؤيد نتائج المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وندعو جميع الدول إلى أن تصبح أطرافا في هذا الصك الهام.

ومجموعة ريو مقتنعة بأن القضاء التام على أسلحة الدمار الشامل هو أفضل سبيل لتحقيق السلام والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، يحدونا الأمل أن يحرز تقدم في المفاوضات التي ستعقد في جنيف لتعزيز اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة عن طريق تدابير التحقق. ونؤمن بأن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة تمثل صكا هاما لتحقيق نزع السلاح.

وتتابع المجموعة بعناية المبادرات التي يجري وضعها فيما يتعلق بتدابير الحماية والأمن ضد الإرهاب النووي، من قبيل المؤتمرين الدوليين، اللذين عقدا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ في ألمانيا وفي آذار/مارس هذا العام في فيينا، حيث تم الاعتراف بالحاجة إلى تعزيز الأمن التكنولوجي والمادي للمواد النووية والمصادر الإشعاعية. وترى مجموعة ريو أن هذه التدابير تزداد أهميتها باستمرار في العمل على تفادي انتشار أسلحة الدمار الشامل ومنع إمكانية وقوع تلك المواد في أيدي الإرهابيين أو الأطراف التي تعمل خارج نطاق القانون.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، اتفقت الدول الأعضاء في مجموعة ريو على تعزيز التدابير الثنائية والإقليمية والعالمية التي تشجع بناء الثقة والأمن، لا سيما في منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة، حيث تمثل المشاركة في سجل الأسلحة التقليدية إسهاما هاما في تحقيق السلام والأمن الدوليين.

للسلام والأمن والتنمية، تستند إلى الامتثال الصارم للقانون الدولي وتأخذ في الاعتبار مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وتشكل مجموعتنا آلية دائمة للتشاور وللاتفاق السياسي، سعت، منذ إنشائها قبل ١٦ عاما، إلى تشجيع الحوار واعتماد إجراءات ملموسة للمحافظة على السلام وتعزيز الديمقراطية والنهوض بالتنمية في منطقة أمريكا اللاتينية.

ومع إبرام معاهدات لاتيلولكو أصبحت منطقتنا نموذجا لإنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية. ويؤكد النفاذ الكامل للمعاهدة أن هذا النوع من الاتفاق يعزز نظام منع الانتشار النووي؛ لذلك من المهم التشجيع على توطيد أركان جميع المعاهدات التي تنشئ مناطق خالية من الأسلحة النووية.

ومجموعة ريو ملتزمة بالاقتراح الوارد في إعلان الألفية بعقد مؤتمر دولي لتحديد الطرق المناسبة للقضاء على الأخطار النووية، ونحث البلدان الأخرى على مواصلة المشاورات لترجمة هذا إلى واقع.

وتؤكد مجموعة ريو أيضا التزامها بتنفيذ الصكوك القانونية الدولية التي تدعم نزع السلاح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونشارك بنشاط في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥. وبالرغم من أننا نشعر بالأسف لضالة التقدم المحرز في التنفيذ الكامل للتدابير الـ ١٣ بشأن نزع السلاح النووي، الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، فإننا مقتنعون بأن من الجوهرى تعزيز وتنشيط تلك الوثيقة. وستعقد الجلسة الثالثة للجنة التحضيرية في نيويورك في العام المقبل. وتشكل تلك الجلسات جزءا من عملية أساسية لا بد من تنشيطها بمداخلات وتحسينات ملموسة بغية التمهيد لعقد مؤتمر عام ٢٠٠٥.

والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي عقد في نيويورك في شهر تموز/يوليه من هذا العام. وقد تشاطرنا تقاريرنا الوطنية وتبادلنا معلومات قيمة بغية تنفيذ برنامج العمل على نحو ملموس. وترحب مجموعة ريو بوضع خطة بلدان الأنديز لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه التي أقرها وزراء الخارجية والدفاع لبلدان الأنديز في قرارهم ٥٥٢ حينما اجتمعوا في كويراما، كولومبيا في شهر حزيران/يونيه.

وترحب الدول الأعضاء في مجموعة ريو بالاتفاق الذي توصلت إليه حكومات أمريكا الوسطى في اجتماع لجنة أمن أمريكا الوسطى الذي عقد في بليز في ٥ أيلول/سبتمبر. والهدف منه تنفيذ برنامج عاجل لتحديد الأسلحة والحد منها في المنطقة. ويتضمن ذلك البرنامج الحد من الأسلحة بغية التوصل إلى توازن معقول في القوات وتعزيز الاستقرار والثقة المتبادلة والشفافية ومنع الجماعات غير المشروعة من الحصول على هذه الأسلحة.

ختاماً، تود الدول الأعضاء في مجموعة ريو أن تعرب عن تقديرها لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في ليما، بيرو. وقد أيد المركز عدة مبادرات إقليمية لترع السلاح وشجع إجراء مباحثات بشأن الأمن وأسهم في تنسيق جهود الأمم المتحدة من أجل السلام والأمن في المنطقة.

السيد أكينسانيا (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد نيجيريا أن يتقدم أولاً بالتهنئة الحارة لكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. ولا يراودنا شك في أنكم، بفضل عميق خبرتكم وعميق التزام بلدكم، ستوجهون عملنا إلى نهاية ناجحة جداً. ووفد بلادنا يطمننكم والمكتب على كامل دعمه لكم وتعاونهم معكم في مهمتكم.

إننا ملتزمون تماماً بأهداف اتفاقية أوتواوا لحظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. ونؤكد من جديد التزامنا بجعل منطقتنا خالية من ذلك النوع من الأسلحة، ونرحب بالنتائج التي أحرزها الاجتماع الأخير للدول الأطراف في الاتفاقية، الذي عقد في بانكوك في أيلول/سبتمبر. وندعو المجتمع الدولي إلى تزويد البلدان المتضررة بالموارد والتكنولوجيا التي تحتاج إليها للقضاء على هذا النوع من الأسلحة وإلى تقديم المساعدة الإنسانية إلى الضحايا.

تدين الدول الأعضاء في مجموعة ريو بشدة الاستعمال العشوائي للألغام وتصنيعها من جانب الأطراف الفاعلة من غير الدول مما يعرقل تثبيت أسس منطقة خالية من الألغام الأرضية في نصف الكرة الغربي. وتحت مجموعة ريو المجتمع الدولي على إلزام نفسه بمنع هؤلاء الأفراد أو المجموعات غير القانونية من استعمال هذه الأجهزة المميتة.

وتعتبر مجموعة ريو الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مشكلة ذات بعد عالمي وترتبط بالإرهاب وتهريب المخدرات وأشكال أخرى من العنف تهدد السلم والأمن في معظم بلداننا. وهي مشكلة حقيقية نعاني منها جميعاً ويجب استئصالها. ونكرر مجدداً بالغ قلقنا من جراء تهريب هذه الأسلحة ونحدد التزامنا ببرنامج عمل منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ونحدد أيضاً التزامنا باتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة.

لقد شاركت الدول الأعضاء في مجموعة ريو بنشاط في الاجتماع الأول الذي يعقد كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة

المسائل الموضوعية المعروضة عليه. وبالمثل، أخفقت هيئة نزع السلاح هذا العام للمرة الأولى في أن ترقى إلى مستوى التوقعات المعقودة عليها بوصفها الهيئة التفاوضية المتخصصة في آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح. وشهد هذا العام أيضا عجز الدول الأعضاء عن التوصل إلى توافق آراء بشأن أهداف وجدول أعمال الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح مما أدى إلى انهيار الفريق العامل المنشأ لذلك الغرض.

ويعتقد الوفد النيجيري أن الأسلحة النووية تشكل أكبر خطر على البشرية. لذلك ينبغي أن تكون الوسيلة الأكثر فعالية لتحقيق نزع السلاح النووي بداية المفاوضات المتعددة الأطراف المؤدية إلى إبرام المبكر لمعاهدة بشأن القضاء التام على الأسلحة النووية. وينبغي أن تكون الخطوة الأولى صوب تحقيق هذا الهدف أن تلتزم الدول الحائزة لأسلحة نووية فوراً بوقف التحسين النوعي للرؤوس الحربية ونظم إيصالها وتطويرها وإنتاجها وتكديسها. وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية كفالة أن تكون عملية نزع السلاح النووي نهائية وشفافة وقابلة للتحقق منها. ويركز وفدي أيضا على أن افتراض امتلاك بعض البلدان للأسلحة النووية إلى ما لا نهاية لا يمكن أن يتوافق مع استدامة نظام منع الانتشار وهدف صون السلم والأمن الدوليين. ولذلك نعتقد أنه ما لم تظهر الدول الكبرى قدراً كافياً من المرونة والالتزام العملي بترع السلاح النووي، فسيواصل الجمود في عملية نزع السلاح برمتها.

ويؤكد الوفد النيجيري مجددا ثقته في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها أداة حيوية في صون السلم والأمن الدوليين. ولذلك يؤيد الوفد الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي للمعاهدة التي تتضمن خطوات عملية لبذل جهود منظمة وتدرجية لتنفيذ المادة السادسة من المعاهدة، بما في ذلك الالتزام القاطع من جانب الدول الحائزة للأسلحة

ويسرنا أيضا أن نرى وكيل الأمين العام نوبوياسو آبي، ونشكره جزيل الشكر على بيانه الاستهلالي الذي يتضمن إرشادات مفيدة جدا لعملنا.

ينعقد هذا الاجتماع في وقت يواجه فيه المجتمع الدولي آراء متباينة جدا حول أفضل طريقة للتصدي لمسائل تحديد الأسلحة ونزع السلاح. إن الأثر المباشر لهذا الاختلاف المتزايد كان الافتقار إلى التقدم في مجال نزع السلاح. وازدادت تعقيدات الوضع من جراء التطورات على الساحة السياسية الدولية مما قلل مع الأسف من احتمالات إحراز تقدم متسارع في مجال نزع السلاح. ومن المحزن أن هذا السيناريو بأكمله يتكرر في بيئة دولية تحدث فيها بالفعل زيادة في الحصول على الأسلحة النووية وأنواع أخرى من أسلحة الدمار الشامل، وانتشار واسع النطاق لحيازة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستعمالها واستفحال خطر الإرهاب الدولي. إن عواقب هذه التطورات محسوسة الآن في جميع أنحاء العالم. وإننا نشهد حالياً التبدد السريع للتفاوض الذي ساد في المجتمع الدولي نتيجة الإبرام الناجح في العقد الماضي لمعاهدة الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة أوتاوا بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

يجب أن نقر بوجود أسباب قوية لفقدان المجتمع الدولي إيمانه بعملية نزع السلاح. ومثلما نعلم جميعاً، لم تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ نتيجة رفض بعض الدول التصديق عليها، خاصة البلدان المطلوب تصديقها على المعاهدة لكي تدخل حيز النفاذ. وتظل المفاوضات بشأن وضع آلية امتثال لمعاهدة الأسلحة البيولوجية غير حاسمة. ولا تزال معاهدة الأسلحة الكيميائية تفتقر إلى العالمية التي نحن في أمس الحاجة إليها. وقد ظل مؤتمر نزع السلاح، وهو المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد بشأن نزع السلاح، عاجزاً عن إحراز تقدم بشأن

مدمرة في القارة الأفريقية، نتيجة لقدرتها على إطالة أمد الصراع وتغذيته. وتدرك هذه اللجنة بغير شك أن الملايين من الأرواح قد أزهقت، فضلاً عن الأزمة الإنسانية التي نشأت في المنطقة نتيجة للاستخدام غير المشروع لتلك الأسلحة. واعتراضاً بهذه الحالة المؤسفة، يود وفدي أن يكرر دعوة الرئيس أولوسيغون أوباسانجو للمجتمع الدولي في المناقشة العامة للجمعية العامة قبل أسبوعين، إلى اختتام المفاوضات بشأن صك دولي ملزم قانوناً لتنظيم إمدادات تلك الأسلحة إلى الأطراف من غير الدول.

وإذ نؤكد من جديد التزامنا بما ورد من التزامات في برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لعام ٢٠٠٠، يرحب وفد نيجيريا بنتائج الاجتماع الأول من اجتماعات الدول التي تعقد مرة كل سنتين بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي عقد في نيويورك في تموز/يوليه الماضي، ونتطلع بأمل إلى الاجتماع التالي الذي يعقد في عام ٢٠٠٥ والمؤتمر الاستعراضي بعد ذلك بعام واحد. ونرحب مع الارتياح بأن فريق الخبراء الحكوميين الذي شكله الأمين العام لدراسة إمكانية إعداد صك دولي لدمغ وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، قد أتم عمله بنجاح. ويغتنم وفدي هذه الفرصة ليتوجه بالشكر إلى الأمين العام على إتاحة الفرصة لنيجيريا للعمل في هذا الفريق.

وتحيط نيجيريا علماً بالنجاح الذي حققه المجتمع الدولي في مكافحة الألغام الأرضية منذ بدء نفاذ اتفاقية أوتاوا لعام ١٩٩٩ المعنية بالألغام الأرضية المضادة للأفراد. وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بنجاح الاجتماع الخامس للدول الأطراف في الاتفاقية المعقود في بانكوك في الشهر الماضي، ونعرب عن التقدير للدور الإيجابي الذي ما فتئ يقوم به المجتمع المدني، وخاصة الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية في هذا المجال الهام. غير أنها يؤسفنا أن نلاحظ أنه رغم

النوعية بإتمام القضاء الكامل على ترساناتها النووية، تمهيدا لترزع السلاح النووي.

والمناطق الخالية من الأسلحة النووية تؤدي دوراً هاماً في صون السلم والأمن الإقليميين. ولهذا يشدد وفدي على الحاجة إلى تعزيز المناطق الحالية الخالية من الأسلحة النووية وإنشاء مناطق جديدة على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية بين دول المنطقة المعنية. وفي هذا الصدد، نعرب عن قلقنا لأن معاهدة بيليندايا لم تدخل حيز النفاذ حتى الآن، بعد سبع سنوات من فتح باب التوقيع عليها. وعليه، يدعو وفد نيجيريا إلى المصادقة مبكراً على المعاهدة من جانب الدول الموقعة عليها، حتى نضمن بدء سريانها في أسرع وقت ممكن.

إن وجود ذلك الهيكل العريض من اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة هو نتيجة مباشرة لمفاوضات غير تمييزية متعددة الأطراف. والمهدف النهائي لترزع السلاح العام الكامل لا يمكن أن يتحقق إلا على أساس مفاوضات عالمية متعددة الأطراف وغير تمييزية. لذلك، تبقى الدبلوماسية المتعددة الأطراف الطريق الأسلم لتحقيق التعاون الدولي وإحراز تقدم في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة. واعترافاً بهذه الحقيقة يؤكد وفد نيجيريا مرة أخرى التزامه المطلق بتشجيع تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح كوسيلة فعالة لتعزيز السلم والأمن الدوليين، ويطالب كذلك جميع الدول الأعضاء بأن تبدي التزاماً ماثلاً بمبدأ تعددية الأطراف في التصدي للقضايا ذات الاهتمام المشترك.

ووفد نيجيريا يشعر بقلق عميق إزاء مشكلة الاتحاد غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لأنها تشكل عقبة كبرى أمام السلام والاستقرار والأمن والتنمية الاقتصادية لكثير من البلدان النامية، خاصة في أفريقيا. وكما نعلم جميعاً، فإن هذه الأسلحة لا تزال تُحدث آثاراً

رئيساً للجنة الأولى. ونتقدم بالتهنئة أيضاً لأعضاء المكتب الآخرين وأود أن أعرب عن تقديرنا للسيد نوبوياسو آبي، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، على بيانه الوافي حول مختلف المسائل المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي.

إننا نجتمع في وقت يتعرض السلم والأمن العالميان فيه لتحديات وأخطار جديدة. ولئن كان قد تحقق بعض التقدم، فإن ثمة حقيقة مؤسفة تتمثل في التشوش الذي يسود ميدان نزع السلاح. ويحتاج الأمر إلى بذل جهود كبيرة في المحافل المتعددة الأطراف للتعامل مع مختلف المواضيع المدرجة في جدول أعمالنا والوصول بها إلى خاتمة ناجحة.

ووفدي يشعر بقلق عميق إزاء تدني دور تعددية الأطراف وتقلص إسهاماتها في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي. فلا يمكن إنكار أن تعددية الأطراف ضمان للشرعية والديمقراطية في معالجة المشاكل العالمية التي تواجهنا. وبدون مفاوضات متعددة الأطراف لن يمكن التصدي للشواغل الأمنية في عالم اليوم، لأن النهج المتعددة الأطراف هي التي توفر الحلول المشروعة والدائمة. ولا توجد بدائل واقعية لها.

إن المشاكل التي يمثلها الانتشار والإرهاب النووي ونقل التكنولوجيا وأمان المواد النووية والمرافق المتصلة بها أمور يرتبط بعضها ببعض بشكل وثيق. وبالتالي، لا يمكن معالجتها لنهج انتقائي أو بالتجزئة، بل لا بد من التصدي لها على نحو متزامن ومنصف وشامل. وإخراج نزع السلاح النووي من هذه المعادلة إلى أجل غير مسمى سيتعارض لا محالة مع الالتزامات القانونية الدولية والتعهدات السياسية. وعلينا أن نحرك هذا البند من جدول الأعمال قدماً تحت إشراف متعدد الأطراف في وقت تأخر إحراز التقدم طويلاً.

وأهم من ذلك، أن الجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي ما زالت تتقوض بفعل تشبث النظريات الاستراتيجية الضيقة الأفق والتدابير القسرية الأحادية سعيًا

النجاح الذي حققه المجتمع الدولي في التعامل مع هذه المشكلة حتى الآن، لا تزال الألغام الأرضية تحصد ضحايا في القارة الأفريقية. وفي كثير من حالات ما بعد الصراع في أفريقيا، تؤدي هذه الألغام إلى معاناة إنسانية فظيعة وتعرق التنمية الاقتصادية والإعمار الوطني. وتؤكد نيجيريا على الأهمية البالغة لتوفير المساعدة الدولية للدول المتضررة من الألغام في إزالة الألغام الأرضية المضادة للأفراد التي زرعت في أراضيها، والحاجة إلى الرعاية والتأهيل، بما في ذلك الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لضحايا الألغام. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماماً عاجلاً للحاجة إلى الحد من الاستعمال العشوائي للألغام في مختلف مناطق العالم. كما نحث كل الدول التي وقعت على الاتفاقية لكن لم تصادق عليها أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

أخيراً، قبل ١٠ أيام، وبتاريخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ تحديداً، أطلقت نيجيريا بنجاح أول ساتل وطني إلى الفضاء من المركز الفضائي بليستك في الاتحاد الروسي. وهذا الساتل سيساعد في جمع البيانات لدراسات الاهتزازات والترتبة والمعلومات الخاصة بالأرصاء الجوية ومراقبة أنابيب النفط ورصد الفضاء الجوي. وإطلاق هذا الساتل دليل على إيمان نيجيريا القوي والتزامها بمبدأ استكشاف واستعمال الفضاء الخارجي للأغراض السلمية لصالح الإنسانية. وشأننا شأن معظم البلدان، نؤمن بالاستخدام البناء لموارد الطبيعة الهائلة، التي لا حدود لها لصالح تلبية الاحتياجات الإنسانية. ولضمان تحقيق أكبر الفوائد من الفضاء الخارجي لصالح شعوب كل الدول، يتحمل المجتمع الدولي المسؤولية أمام الأجيال المقبلة عن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وبالتالي، فإننا نحث جميع الدول الأعضاء على مواصلة الالتزام بالحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية فقط.

السيد ويسنومورتي (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية):
يتقدم وفدي بالتهنئة لكم، سيدي، على انتخابكم بالإجماع

ففي عصر يتسم بالعولمة وازدياد الاتصالات وخطوط الحدود المليئة بالثغرات والنمو المستمر في الربط الشبكي من أجل اقتناء أنواع معينة من التكنولوجيا، ستيسر هذه الإنجازات الحصول على ما يلزم من المال لاقتناء هذه الأسلحة، الأمر الذي يخفض عتبة الانتشار النووي. وهكذا يواجه نظام عدم الانتشار المستند إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تحديات غير مسبقة. ولن تحدد كيفية التعامل مع هذه التحديات مستقبل المعاهدة فحسب بل مناخ الأمن الدولي أيضاً. وستعاني مشروعية أي إجراء يُتخذ بشأن عدم الانتشار ما دامت الدول الحائزة للأسلحة النووية تتغافل عن التزاماتها ومسؤولياتها، التي يتعين تحويلها إلى إجراءات عملية لدفع عملية نزع السلاح قدماً للأمام.

ومنذ اعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ انعدم إحراز التقدم في تنفيذ الخطوات العملية الـ ١٣ التي تعد على نطاق واسع بمثابة خطة أساسية لا غني عنها ونهجاً واقعياً يُتخذ لئلا يترفع السلاح النووي. ومن دواعي الأسف أن بعض هذه الخطوات قد تم التخلي عنه أو إلغاؤه، كما يجري تجاهل الكثير منها. ولم يطرأ تغيير يذكر على مواقف الدول الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بالمسائل الحاسمة. ويتسلل نتيجة لذلك شعور بالتشاؤم ويبدو المستقبل حالكاً.

وستكون الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم الانتشار، المقرر عقدها في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، في المقام الأول من الأهمية. ومن ثم ينبغي أن نشترك في مناقشة جادة ومتعمقة لا تقتصر على قرار عام ١٩٩٥ بشأن مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، وإنما أيضاً بشأن الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠. وإذا أريد حقاً أن نحرز تقدماً كبيراً ونتطلع إلى نجاح المؤتمر

إلى تحقيق مصالح الأمن الوطني. وإننا نشعر بقلق شديد إزاء النظرية الجديدة القائمة على توجيه ضربات وقائية، حتى ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وتوسيع نطاق استخدام الأسلحة النووية. كما برزت توجهات أخرى تثير القلق، مثل الجهود الرامية إلى تحديث الترسانات القائمة واستحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية. وربما كان أشد التوجهات هولاً احتمال وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي أطراف من غير الدول.

ولا دليل على حدوث تحرك في المحافل المتعددة الأطراف. إذ اختتمت هيئة نزع السلاح دورتها لعام ٢٠٠٣ بدون مقترحات عملية سواء للنهوض بتدابير نزع السلاح النووي أو للنهوض بتدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية. وفي الوقت ذاته، لا يزال الجمود الطويل الأمد في مؤتمر نزع السلاح مثاراً للقلق الشديد. فقد شلت حركة المؤتمر ما يزيد عن سبع سنوات من جراء عجزه عن الاتفاق على برنامج للعمل. ويشارك وفدي أعضاء المؤتمر الشعور بالإحباط واليأس السائد بينهم عقب فشلهم الأخير في إحراز تقدم مفاجئ لإنهاء الجمود. وقد جرى طرح عدد من المقترحات العملية وعرضها في الماضي القريب في محاولة للتغلب على الجمود الذي حل بالمؤتمر. ومن بينها اقتراح “السفراء الخمسة” بصيغته المعدلة. ويرى وفدي أن الاقتراح جدير بنظرنا الجدي، لأنه يقدم مقترحات معقولة وإيجابية لإحداث هذا التقدم. وفي هذا الصدد، من الضروري تشجيع جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح على إبداء حسن النية الحقيقي والمرونة حتى يتسنى إيجاد حل توافقي ويمكن المؤتمر من العودة إلى مباشرة أعماله، فيشرع في دورة العام المقبل في عملية موضوعية تؤدي إلى إجراء مفاوضات بشأن المسائل موضع الاهتمام العالمي المشترك.

ومما يزيد مشاكل الجو الأمني الدولي الراهن تعقيداً نشوء تكنولوجيا جديدة ومتقدمة تأخذ طريقها الآن إلى الظهور السريع والانتشار بطرق أكثر استعصاء على المراقبة.

تداعيات بعيدة الأثر بالنسبة لمستقبل عمليات خفض الحقيقي للأسلحة النووية والقضاء عليها.

وبالرغم من الانتكاسات التي مرت بها المسائل النووية والمسائل المرتبطة بها، نرحب بالتقدم المحرز فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية. فقد حققت الجهود المبذولة لتقريب المسافة بين اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وبين عالمية التقييد بها تقدماً متواضعاً. ورغم انهيار الجهود المبذولة لإبرام بروتوكول للتحقق تابع لاتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، فقد تم التوصل إلى اتفاق على عقد مجموعة من الاجتماعات السنوية في الفترة بين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥، وذلك أساساً لمناقشة الطرق والوسائل اللازمة لتنفيذ الاتفاقية بشكل فعال على الصعيد الوطني. ويحدونا الأمل في أن تسهم هذه الجهود في نجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٦.

كذلك استمر حدوث تطورات إيجابية في الجهود الإقليمية المبذولة لمراقبة الأسلحة ونزع السلاح في مناطق كثيرة من المعمورة. ونتوقع أن تصبح منطقة آسيا الوسطى قريباً خامس المناطق الخالية من الأسلحة النووية، فترفع بذلك عدد هذه المناطق على نطاق العالم. ومن اللافت للنظر أنها ستكون أول منطقة من نوعها شمال خط الاستواء، وأن هذه المرة الأولى التي تجرى فيها المفاوضات لإقامة منطقة من هذا القبيل برعاية الأمم المتحدة. أما فيما يتعلق بمعاهدة بانكوك، فلم تنضم بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية بعد إلى بروتوكول المعاهدة، وهذا شرط مسبق لا غنى عنه لفعالية المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا دون قيود. والمشاورات مستمرة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والدول الحائزة للأسلحة النووية المعنية. وسيعزز نجاحها مركز نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة بوصفها مناطق خالية من الأسلحة النووية.

الاستعراضي لعام ٢٠٠٥، فينبغي أن نسلم أولاً بأوجه القصور في معاهدة عدم الانتشار ونحاول التوصل إلى نظام أكثر إنصافاً يعالج المصالح المشروعة للغالبية العظمى من الدول الأطراف في المعاهدة التي وفت بالتزاماتها. وسوف تستعيد المعاهدة مصداقيتها وفعاليتها بخفض الحوافز لاقتناء الأسلحة النووية، والتصدي للشواغل الأمنية لجميع الدول، والامتثال للالتزامات القانونية والسياسية، وإنشاء آلية لتنفيذ الالتزامات الخاصة بمعاهدة عدم الانتشار، وكفالة الالتحام بين عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي وتحركهما في نفس الاتجاه.

ولا يزال بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يمثل هدفاً لا غنى عنه من أجل الحفاظ على استقامة معاهدة عدم الانتشار. وفي هذا الصدد، ما فتئنا نؤكد بالاشتراك مع غيرنا من البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز أهمية التوصل إلى التقييد العام بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك التزام جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بها، الذي من شأنه، في جملة أمور، أن يسهم في عملية نزع السلاح النووي. علاوة على ذلك، نرى أيضاً أنه سيكون من الضروري لتحقيق أهداف المعاهدة كاملة استمرار الالتزام بترع السلاح النووي من جانب جميع الدول الموقعة عليها، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية.

ومع ترحيبنا بمعاهدة موسكو بوصفها إسهاماً ذا شأن في السلام والأمن الدوليين، لا نملك سوى التسليم بافتقارها إلى معظم الأحكام القياسية اللازمة في معاهدة ثنائية لمراقبة الأسلحة النووية وخلوها من أي إشارة إلى تبادل البيانات أو أي آلية للتحقق. وفي هذا الصدد، نثيب بالولايات المتحدة والاتحاد الروسي أن يواصلتا اتخاذ مزيد من الخطوات لتحسين المعاهدة حتى تتقيد بمبادئ عدم القابلية للإلغاء، والشفافية، والقابلية للتحقق، الأمر الذي ستكون له

في الختام يشارك وفدي الدول الأعضاء الأخرى العديدة في جهودنا المشتركة لإجراء إصلاح شامل للأمم المتحدة، بما فيها الجمعية العامة. واللجنة الأولى، بصفتها إحدى اللجان الرئيسية للجمعية العامة، ينبغي أن تحظى باهتمام مجدد من حيث دورها وأسلوب عملها. ونعترز المشاركة على نحو فعال في هذه الجهود، ومن ثم تقديم مساهمتنا في زيادة كفاءتها وفعاليتها.

السيد ألكالاي (فتزويلا) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، أقدم لكم باسم وفد فتزويلا بالتهنئة على انتخابكم لقيادة أعمال اللجنة. ونتقدم بالتهنئة أيضاً لأعضاء المكتب الآخرين. ونطمئنكم، السيد الرئيس، على خالص تعاوننا في الوفاء بنجاح بمسؤولياتكم الهامة.

يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به وفد بيرو باسم مجموعة ريو التي نحن عضو فيها. مع ذلك أود أن أعلن عن موقف حكومة جمهورية فتزويلا البوليفارية بشأن بنود بالغة الأهمية تنظر فيها هذه اللجنة تتصل بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

إن نزع السلاح العام الكامل هدف منصوص عليه في دستور فتزويلا لعام ١٩٩٩. ولذلك السبب يلتزم بلدي بترع السلاح، ويشارك بنشاط في كل المحافل المختصة في هذا الميدان التي ترمي أعمالها إلى بناء الثقة، وإيجاد ثقافة من السلم، وزيادة أمن المجتمع الدولي بأسره، تحت إشراف الأمم المتحدة.

واتساقاً مع ذلك الموقف، يصبو بلدي إلى تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما اتفق عليه في مؤتمر الأطراف في عام ٢٠٠٠. ونؤيد في هذا الصدد، إعداد صك ملزم قانوناً تتعهد بموجبه الدول النووية دون قيد بالامتناع عن استعمال وعن التهديد باستعمال الأسلحة النووية ضد الدول غير النووية الأطراف في هذه المعاهدة،

أما في مجال الأسلحة التقليدية، فمن دواعي سرور وفدي أن ينوه بنجاح الاجتماع الأول الذي يعقد كل سنتين الذي حدده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. فقد أتاح زخماً جديداً ومناخاً عالمياً أكثر دعماً لتنفيذ برنامج العمل، ومعلومات جديدة عن المسائل الرئيسية من قبيل المصادر وطرق وشبكات الإمداد. وهذه الإنجازات من شأنها أن تعين في الجهود الجماعية التي يبذلها المجتمع العالمي لمنع الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة ونقلها. بيد أن تقديم المساعدة الدولية ضروري لتيسير إقامة شراكة منتجة لأنه يلزم تعزيز العمل الفعال لتحقيق هذا الهدف.

وأخيراً، يود وفدي أن يوجه الاهتمام إلى قرار الجمعية العامة ٦١/٥٧، المتخذ بدون تصويت، عن عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لترع السلاح، الذي يدعو الدول الأعضاء للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن أهدافها وجدول أعمالها، بما في ذلك إمكانية إنشاء لجنة تحضيرية. ومن دواعي شعورنا بخيبة أمل عميقة أن توافق الآراء أننا عاجزنا عن التوصل إلى توافق الآراء. ومن نافلة القول إن هذه الجهود لا بد من استمرارها، بل لا بد من تكثيفها، لأن الدورة الاستثنائية الرابعة المعنية بترع السلاح تتيح فرصة لاستعراض أهم جوانب عملية نزع السلاح من منظور أكثر شمولاً مع الحالة الدولية الراهنة، ولحشد المجتمع الدولي والرأي العام الدولي تأييداً للقضاء على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ومراقبة الأسلحة التقليدية والقضاء عليها.

ولدينا مجموعة شاملة من المقترحات المقدمة من الدول الأعضاء في دوراتنا الموضوعية الثلاث هذا العام. ولن يكون الجمع بين كل هذه الأفكار والمفاهيم والنهج مهمة سهلة، ولكننا ما زلنا واثقين من النجاح في التصدي لها إذا ما توفرت المرونة وروح التفوق.

عبر الوطنية اللذين تُدينهما بقوة، قد أودع توا ثلاثة صكوك تصديق على ما يلي: الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل؛ والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة. وقد أودعها وزير خارجيتنا بمناسبة هذه الدورة الثامنة والخمسين.

وكتدبير لبناء الثقة تأميناً لمنع الانتشار أيضاً، أصبح بلدي طرفاً في المدونة الدولية لقواعد السلوك لمكافحة انتشار القذائف التسيارية. وقد طلبت منظمتنا إلى الدول الموقعة عقد اجتماع ثانٍ هنا في مقرها. ونحث الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في ذلك الصك على أن تنضم إليه.

ونشعر بالقلق إزاء الزيادة العالمية في الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وفي الاستعمال العشوائي لهذه الأسلحة انتهاكاً للقواعد الواردة في برنامج عمل منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وينبغي تناول هذه المشكلة بطريقة شاملة حسنة التوازن، مع مراعاة الظروف والتجارب المحددة لكل بلد أو منطقة. وتنفيذاً لبرنامج العمل، سنت فتزويلاً في العام الماضي تشريعاً يقر تدبيراً لترع السلاح، ودمرت حتى الآن مئات من هذه الأسلحة التي كان يُحتفظ بها بطريقة غير قانونية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، سنت حكومتنا قانوناً بشأن الأمن الوطني.

ونؤيد جهود المجتمع الدولي المستمرة لتدمير الألغام المضادة للأفراد والقضاء عليها في أجزاء شتى من العالم. ولا تزال هذه الألغام تُشكل تهديداً للشعوب التي عانت من الصراعات. وتؤدي هذه الأسلحة بصفة خاصة بأرواح المدنيين الأبرياء، وتُشكل خطراً على من يعيشون في مناطق استخدمت فيها هذه الأسلحة كأسلحة قتالية. ويسرنا أن

وبالتصرف بما يتفق والمادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بغية تخفيض أسلحتها النووية لصالح السلم والأمن الدوليين. ونأمل كذلك في تنفيذ الخطوات العملية الثلاث عشرة المتفق عليها في المؤتمر.

في العام الماضي أصبح بلدنا طرفاً في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويدين تأييدنا لهذه المعاهدة ولنفاذها على سبيل الاستعجال هدفنا بأن نوفر لمجتمعاتنا والنظام الدولي مستوى أعلى من الأمن، لأن سباق التسلح يعرض للخطر بقاء البشرية ذاته.

ونرحب بالتوصل إلى اتفاقات بشأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أجزاء شتى من العالم تستهدف تعزيز عملية منع الانتشار النووي التي امتدت تدريجياً إلى مناطق مختلفة. وتساعد هذه المناطق على تعزيز السلم والأمن الدوليين، ونأمل أن تنضم مناطق أخرى إلى هذا النوع من المبادرات.

وفيما يتعلق باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، نكرر الإعراب عن تأييدنا لاقتراح الصين وروسيا إعداد اتفاقية دولية لمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد أجسام في الفضاء الخارجي. ونرى أن الفضاء الخارجي تراث للبشرية، وهذا يعني أنه ينبغي ألا يفيد البلدان ذات التكنولوجيا الفضائية فحسب، بل جميع البلدان.

ونؤمن بأن الاستخدام العشوائي للأسلحة البيولوجية والكيميائية يُمثل خطراً على البشرية بأسرها. ولهذا نؤيد تعزيز الاتفاقيتين المتعلقتين بهذا الموضوع.

ونؤمن بأن أسلحة الدمار الشامل تُمثل خطراً حقيقياً على المجتمع الدولي، ومن ثم ينبغي أن تتجنب وقوعها في أيدي الإرهابيين الذين يبتغون التخويف وفرض الهيمنة. وأؤكد هنا أن بلدي، فيما يتعلق بالإرهاب والجريمة المنظمة

السيد جون يونغ ريونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): يود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يعرب عن أسفه على الصور المشوهة والمجحفة التي رسمها بعض أعضاء الوفود في بياناتهم بالنسبة للمسألة النووية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. ويرفض وفد بلادي مزاعمهم رفضا مطلقا.

المسألة النووية هي في الأساس نتيجة سياسة الولايات المتحدة العدائية الرامية إلى عزل وخنق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سياسيا واقتصاديا وعسكريا. وسبب المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية وتفاقم حدتها هو تهديدات الولايات المتحدة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فإن لم تنشر الولايات المتحدة خططها النووية لشبه الجزيرة الكورية وإن لم تهدد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بضربة نووية وقائية، لما أثرت المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. ولقد حددت الولايات المتحدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باعتبارها هدفا لضربة نووية وقائية، في إطار سياستها العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

أما والحالة هذه، فإن جهدنا للحصول على رادع ضد محاولة الولايات المتحدة هذه يستحق أن يوصف بأنه ممارسة لحق الدفاع عن النفس، وهي ممارسة لا تتعارض مع القانون الدولي المعني بسيادة بلد مستقل. وأي تأكيد على أن بإمكان الولايات المتحدة أن تهدد بلدانا أخرى وتعتدي عليها بأسلحتها النووية، بينما لا تستطيع البلدان الأخرى حيازة أسلحة نووية، رغم تعرضها للتهديد بهجمات نووية من الولايات المتحدة، لا يعدو كونه منطوقا دعائيا مغرضا لا يمكن لأية دولة مستقلة ذات سيادة أن تقبله إطلاقا.

إن بعض المندوبين لم يتفوهوا صباح اليوم ولو بكلمة واحدة حول تهديد الولايات المتحدة النووي وتطوير

نذكر أن بلدنا يضطلع بدور في برنامج منظمة الدول الأمريكية للمساعدة في إزالة الألغام في أمريكا الوسطى. ولقد دمرنا في فتروينا ما يزيد على ٤١ ٥٢٢ لغما كانت في ترسانات القوات المسلحة الوطنية.

أخيرا، فيما يتصل بالشفافية وتخفيض النفقات العسكرية، أيد بلدي في المحافل ومؤتمرات القمة والاجتماعات الدولية، على أعلى مستوى، إجراء تخفيض في نفقات الدفاع وتخصيص تلك الموارد للأهداف الاجتماعية، حيث تعاني غالبية بلداننا من نقاط ضعف كبيرة تتسبب في حدوث قلاقل اجتماعية وتُسهم في إيجاد صراعات دولية وتعقيد هذه الصراعات.

واقترحت حكومة فتروينا إنشاء صندوق إنساني دولي لجمع الأموال من مصادر مختلفة مثل خفض النفقات العسكرية. وسيستخدم الصندوق في تخفيف حدة ظروف الفقر، وتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية لشعوبنا. والصندوق بذلك لن يعطي زحما لزرع السلاح فحسب بل سيكون في الوقت نفسه سبيلا لمكافحة الفقر ومحاولة القضاء عليه، وهو أحد الأهداف الرئيسية لمنظمتنا.

إن عملية نزع السلاح من جميع جوانبها تتصل على نحو وثيق بالسلم والأمن الدولي، ويجب أن يكون هدفنا تحقيق عالم أكثر أمنا وسلما وازدهارا لشعوبنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي يود التكلم ممارسةً لحق الرد.

أذكّر الأعضاء بأنه، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، ينبغي أن يقتصر عدد البيانات المدلى بها في ممارسة حق الرد على بيانين لأي وفد لكل بند في جلسة معينة. وينبغي أن يقتصر البيان الأول ممارسة لحق الرد على ١٠ دقائق والبيان الثاني على خمس دقائق.

السلمي مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وأثبتت بالأفعال أنها غيرت سياستها العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وإذا كانت البلدان التي لم تبد ملاحظات منصفة بشأن المسألة النووية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة مهتمة فعلا بتسوية عادلة لتلك المسألة فينبغي لها أن تفهم الحقائق الصحيحة على النحو السليم وأن تحت الولايات المتحدة على تغيير سياستها العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ويأمل وفدي أيضا أن تنظر اللجنة الأولى في كل المسائل الأخرى ذات الصلة من هذه الزاوية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أذكر الوفود بأن الموعد النهائي لإغلاق قائمة المتكلمين في المناقشة العامة بشأن جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي في جدول الأعمال هو اليوم، الساعة ١٨/٠٠.

كما أذكر الأعضاء بالحاجة إلى التقيد بالمواعيد. وهدفي هو أن نبدأ الجلسات في الوقت المحدد، وهو الساعة ١٠/٠٠ والساعة ١٥/٠٠. وكما ذكرت أثناء إحدى جلسائنا التنظيمية، ليست دقة المواعيد هدفا في حد ذاتها بل بالأحرى وسيلة لإظهار الاحترام لبعضنا لبعض. إننا جميعا سنتعرض لضغط الوقت أثناء هذه الدورة، ومن الأهمية القصوى أن تبدأ الجلسات في موعدها من أجل تسهيل إدارة جلسائنا بسلاسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.

أسلحتها النووية، وأعربوا بدلا من ذلك عن قلق أحادي الطابع ومن جانب واحد. ولن تساعد هذه التصرفات الاستعلائية والسلوك غير العادل على حل المسألة.

وبالنسبة لانسحاب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فهذا الانسحاب ممارسة للسيادة تقرها المعاهدة نفسها. ولقد استخدمت الولايات المتحدة هذه المعاهدة كوسيلة للتأثير والضغط من أجل خنق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وحتى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تخلت عن حيادها، انحازت إلى جانب الولايات المتحدة في محاولاتها لضرب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي ظل هذه الظروف، اضطررنا إلى ممارسة حقنا المشروع في إعلان انسحاب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من معاهدة عدم الانتشار، بموجب المادة العاشرة من المعاهدة، بغية الدفاع عن سيادة بلدنا.

وتعتبر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الاستقلال شريان حياتها. فما لم تتمسك البلدان الصغيرة بموقفها المستقل بحزم، لن تتمكن من الدفاع عن سيادتها ولن تضمن سلم العالم واستقراره.

وقد أوضحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من قبل موقفها، وهو أننا سنتخلى عن برنامجنا النووي إذا أظهرت الولايات المتحدة بوضوح، ومن خ

لال إبرام معاهدة عدم اعتداء، عزمها على التعايش